



الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية

الدورات التنفيذية الثالثة والثلاثون إلى الخامسة
والثلاثون والدورة الاستثنائية الحادية والعشرون
والدورة الحادية والخمسون

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة التاسعة والخمسون

الملحق رقم ١٥ (A/59/15)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والخمسون
الملحق رقم ١٥ (A/59/15)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية

الدورات التنفيذية الثالثة والثلاثون إلى الخامسة والثلاثون والدورة
الاستثنائية الحادية والعشرون والدورة الحادية والخمسون



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٤

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-9550

[١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤]

المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الجزء الأول - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثالثة والثلاثين
٢	الأول - تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد
٨	الثاني - المسائل التنظيمية
	المرفقات
١٠	الأول - جدول أعمال الدورة التنفيذية الثالثة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية
١١	الثاني - الحضور
١٣	الجزء الثاني - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الرابعة والثلاثين
١٤	الأول - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة
٢٠	الثاني - مسائل أخرى
٢٤	الثالث - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل
	المرفقات
٢٦	الأول - جدول أعمال الدورة التنفيذية الرابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية
٢٧	الثاني - الحضور
٢٩	الجزء الثالث - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية الحادية والعشرين
٣٠	الأول - الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة الحادية عشرة للمؤتمر
٣٣	الثاني - مسائل أخرى
٣٤	الثالث - مسائل تنظيمية
	المرفق
٣٦	الحضور

٣٨	الجزء الرابع - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الخامسة والثلاثين
٣٩	الأول - الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا
٤٣	الثاني - الأنشطة التي تقتضي من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة
٤٤	الثالث - مسائل تنظيمية
	المرفقات
٤٥	الأول - جدول أعمال الدورة التنفيذية الخامسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية
٤٦	الثاني - الحضور
٤٨	الجزء الخامس - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الحادية والخمسين
٤٩	الأول - مقدمة
٥٠	الثاني - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله
٥٠	ألف - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠١١ لصالح أقل البلدان نمواً
٥٠	استنتاجات متفق عليها ٤٧٩ (د-٥١)
٥١	باء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا تتعلق بقدرة أفريقيا على تحمل الديون
٥١	استنتاجات متفق عليها ٤٨٠ (د-٥١)
٥٤	جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها
٥٤	المقرر ٤٨١ (د-٥١)
٥٥	دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس
٥٨	الثالث - موجزات المناقشة التي أجراها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله
٥٨	ألف - الجزء الرفيع المستوى: متابعة نتائج الدورة الحادية عشرة للمؤتمر: التطورات الجديدة الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية
٥٨	باء - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإيمائي: اتساق السياسات العامة، والاستراتيجيات الإنمائية، والاندماج في الاقتصاد العالمي
٦٤	

جيم -	استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية	٦٩
دال -	أنشطة التعاون التقني: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني	٧٥
الرابع -	المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل	٨٧
ألف -	افتتاح الدورة	٨٧
باء -	انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ أ) من جدول الأعمال)	٨٧
جيم -	إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عمل الدورة (البند ١ ب) من جدول الأعمال)	٨٨
دال -	اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١ ج) من جدول الأعمال)	٨٩
هاء -	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للمجلس (البند ١ د) من جدول الأعمال)	٨٩
واو -	تعيين الأعضاء لعام ٢٠٠٤ في الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (البند ١١ أ) من جدول الأعمال)	٨٩
زاي -	تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس (البند ١١ ج) من جدول الأعمال)	٩٠
حاء -	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١١ د) من جدول الأعمال)	٩٠
طاء -	عضوية الفرق العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٤ (البند ١١ هـ) من جدول الأعمال)	٩٠
ياء -	الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس (البند ١١ و) من جدول الأعمال)	٩٠
كاف -	اعتماد التقرير (البند ١٢ من جدول الأعمال)	٩١
المرفق	جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية	٩٢

الجزء الأول

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته
التنفيذية الثالثة والثلاثون
(جنيف، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣
و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)*

* صدر أولاً تحت الرمز A/59/15 (Part I).

الفصل الأول

تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١ - للنظر في هذا البند، كانت الوثيقة التالية معروضة على المجلس:

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد بشأن تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد (TD/B/EX(33)/2).

ألف - أعمال الجزء الأول من الدورة (٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)

٢ - قال رئيس المجلس إن المجلس قد وضع، أثناء استعراض منتصف المدة الذي جرى في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٢ في بانكوك، المبادئ التوجيهية لعمل الآلية الحكومية الدولية. وفيما يتعلق بتمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء، اتفق الأعضاء على إيجاد حل طويل الأجل لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به وذلك على أساس مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف، واحتياجات المنتفعين، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والخبرات المتوفرة لدى الخبراء المعنيين.

٣ - وفي الدورة الاستثنائية العشرين للمجلس التي عُقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، اتفق المجلس على أن يتم، على سبيل التجربة، تمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد بالاعتماد على تبرعات خارجة عن الميزانية. واتفق أيضاً على إنشاء صندوق احتياطي يُستخدم لتمويل المشاركة في أي اجتماع خبراء لا يتوفر له ما يكفي من التبرعات الخارجة عن الميزانية. وقرر أن يناقش سير العمل بهذا المخطط في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ استناداً إلى تقييم يقدمه الأمين العام للأونكتاد. وعلى النحو المبين في تقرير الأمانة، فإن تمويل مشاركة الخبراء في كافة اجتماعات الخبراء الستة التي تم تمويلها حتى الآن في عام ٢٠٠٣ قد جاء من الصندوق الاحتياطي. ويعني هذا أن موارد الصندوق الاحتياطي سوف تكون في أواخر السنة قد نضبت نضوباً شديداً.

٤ - وقال نائب الأمين العام للأونكتاد إن عمل المخطط كان ناجحاً من الناحية الفنية، لأنه أمكن اجتذاب خبراء على درجة عالية من الكفاءة من البلدان النامية، مما جعل نتائج اجتماعات الخبراء أكثر تمثيلاً. ومع ذلك، لم يكن تقييم مخطط التمويل ذاته إيجابياً. وكانت

الفكرة المتصورة أن يتم تمويل مشاركة الخبراء الذين يحضرون اجتماعات الخبراء في عام ٢٠٠٣ من التبرعات الجديدة، والحفاظ على الصندوق الاحتياطي بوصفه وسيلة لدعم عمل المخطط، ولا سيما لمعالجة مشكلات التدفق النقدي. ومع ذلك، وعدا عن تعهد واحد بالتبرع بمبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار، لم تسجل أية تبرعات، وتم تمويل كل اجتماعات الخبراء التي عُقدت حتى الآن في عام ٢٠٠٣ من الصندوق الاحتياطي، الذي هو الآن على وشك النضوب. وفي هذا الصدد، أغفلت المذكرة التي أعدها الأمانة ذكر تعهد بالتبرع بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ يورو صدر عن فنلندا في عام ٢٠٠٢ قبل إدخال المخطط الجديد. غير أن هذا المبلغ المتعهد به كان يُراد منه تمويل مشاركة الخبراء من أقل البلدان نمواً، وهذا يعني أنه في أواخر سنة ٢٠٠٣، ستتوفر في الواقع أموال كافية لتمويل مشاركة الخبراء من أقل البلدان نمواً طوال سنة ٢٠٠٤ وبعدها، في حين لن تتوفر أية أموال إطلاقاً لتمويل مشاركة الخبراء غير الوافدين من أقل البلدان نمواً، والذين يمثلون نسبة ٧٠ في المائة. وبناء عليه، فإن الاستنتاج الأساسي الذي خلُصت إليه الأمانة بأن المخطط التجريبي القائم على التبرعات الخارجة عن الميزانية لم يلب حتى الآن شرط إيجاد حل طويل الأمد لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به، هو استنتاج يظل دونما تغيير.

٥ - أما فيما يتعلق بالخيارات المتاحة للمجلس، فأحدها هو أن يحاول جعل المخطط ناجعاً من خلال الحصول على التبرعات، غير أنه إذا أُريد للمخطط أن يعمل على النحو المنشود، فإن التبرعات لا ينبغي أن تغطي تكلفة اجتماعات الخبراء في عام ٢٠٠٤ فحسب، وإنما أيضاً بتحديد موارد الصندوق الاحتياطي. وهناك خيار آخر يتمثل في استخدام موارد الميزانية العادية، إلا أن هذه المسألة تظل من اختصاص الدول الأعضاء وحدها. فإذا اختار المجلس أن يتبع هذه الطريق، فسيتعين عليه أن يتخذ قراراً في هذا الشأن بغية إحالته إلى اللجنة الثانية ثم إلى اللجنة الخامسة. وإن قراراً باستخدام الميزانية العادية سوف يستتبع إما زيادة الميزانية لتغطية المبلغ الإضافي أو إعادة توزيع الاعتمادات من أبواب أخرى في الميزانية، وهو ما من شأنه أن يستلزم إما تخفيض الأنشطة الأخرى أو إلغائها. أما الخيارات الأخرى التي سبق أن ذُكرت في الماضي، كاستخدام الأرصدة غير المنفقة من مخصصات المشاريع، فهي لن توفر الأموال الكافية لدعم استمرار المخطط.

٦ - وتكلم ممثل تايلند بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة قد وافقت على إعطاء المخطط فرصة لأداء دوره، وتحويله إلى ترتيب موثوق، وذلك على الرغم من أنها لم تكن في بادئ الأمر راغبة في قبول قرار المجلس بشأن تمويل مشاركة الخبراء، إذ أن ذلك القرار لم يستوف المعايير الأساسية المتمثلة في توفير تمويل موثوق وطويل الأجل. وقال إن مسألة تمويل مشاركة الخبراء تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لمجموعته، باعتبار أن اجتماعات الخبراء

تثري العمل الحكومي الدولي الذي يضطلع به الأونكتاد وتسهم في بناء توافق الآراء. كما أن مشاركة خبراء من أقاليم مختلفة من العالم كان لها أثر إيجابي هام على نوعية الاجتماعات، وساعدت في اجتذاب عدد أكبر من المشاركين من البلدان النامية الذين تكفلت حكوماتهم بدفع تكاليف مشاركتهم. وتجدد الإشارة إلى أن السفر إلى جنيف يجعل الخبراء القادمين من البلدان النامية في وضع غير مؤات لهم، نظراً إلى بُعد المسافات، وذلك بخلاف نظرائهم الأوروبيين.

٧ - غير أن آفاق عام ٢٠٠٤ تبدو قاتمة، وإذا تعذر على الأعضاء الاتفاق بشأن ترتيب مناسب، فإن القيمة المستقبلية للعمل الحكومي الدولي للأونكتاد سوف تتأثر سلباً. ولذلك فقد أعدت مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع مقرر كي ينظر فيه المجلس. ومن المؤكد أن حالة عدم اليقين بشأن هذه المسألة خلال السنوات القليلة الماضية هي دليل على أن الموارد الخارجة عن الميزانية لا يمكن أن توفر الأموال المضمونة والموثوقة المطلوبة على المدى الطويل. ومن الضروري الكف عن البحث عن التدابير الارتجالية وتقديم اقتراحات ملموسة. فاستخدام الميزانية العادية لا يمثل حلاً موثقاً على المدى الطويل فحسب، بل إن من شأنه أيضاً أن يسمح بتخصيص الموارد تخصيصاً أكثر توازناً وإنصافاً بحيث يجسد الشراكة بين مجتمع الدول قاطبة. ولما كانت الجمعية العامة هي المسؤولة على تخصيص الموارد في الأمم المتحدة، فيجب عليها أن تقرر أفضل طريقة لإدراج تمويل مشاركة الخبراء في الميزانية العادية.

٨ - وقال ممثل إيطاليا، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة، إن التقييم الذي أنجزته الأمانة لم يتح في الوقت المناسب، ولم يتسن الإعداد للدورة إعداداً كافياً. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات المتاحة للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تبين أن الأونكتاد يواجه حالة أزمة من شأنها أن تبرر اتباع مسار عمل يختلف عن ذلك الذي أثبت في الدورة العشرين للمجلس. وينبغي للأمانة أن تقدم بياناً مالياً كاملاً عن التبرعات والنفقات. ومن السابق لأوانه بكثير أن يُخلص بعد أشهر قليلة فقط من إنشاء المخطط التجريبي، أن هذا المخطط القائم على التمويل الخارج عن الميزانية لم يفلح في إيجاد حل لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به لمشاركة الخبراء من البلدان النامية الذين يحضرون اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد. وحث الأمانة على بذل المزيد من الجهد في متابعة الإمكانات المختلفة لجمع التبرعات الكافية، بالتعاون مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، مع التشديد على ما توليه البلدان النامية إلى تلك المسائل من أولوية على الاستخدامات المحتملة الأخرى للأموال. وسوف يلزم عقد اجتماعات غير رسمية، إذ لا يبدو أن اجتماعات المجلس المكلفة تفضي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

٩ - وقال ممثل بنين، متحدثاً بالنيابة عن أقل البلدان نمواً، إن الصندوق الاحتياطي آخذ في النضوب بوتيرة مقلقة بعد مرور تسعة شهور من وضع المخطط، وإن مستقبل اجتماعات الخبراء سوف يعرض للخطر ما لم يتم إيجاد حل لمشكلة التمويل. وينبغي توخي استخدام الميزانية العادية، كما ينبغي أن توجه التوصيات المناسبة إلى الهيئات ذات الصلة. وقال إن مشاركة خبراء البلدان النامية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد تسهم في الجهود الرامية إلى تحديد الحلول لمشكلات التنمية، ولذلك فإن الشركاء في التنمية، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، مدعوون للمساعدة في حل أزمة التمويل.

١٠ - وقال ممثل كوبا إن المناقشة بشأن مسألة تمويل مشاركة الخبراء ليست بالجديدة، وإنه من الممكن التوصل إلى قرار بشأن هذه المسألة دون تأخير. ولقد أبدت مجموعة الـ ٧٧ قدراً كبيراً من المرونة في الدورة الاستثنائية العشرين للمجلس بقبولها المخطط التجريبي. أما اليوم فلقد نشأت أزمة بسبب عدم توفر نسبة ٧٠ في المائة من التمويل المطلوب بالنسبة لعام ٢٠٠٤. ولذلك لا يمكن الادعاء بأن الوقت لم يحن لاتخاذ قرار.

١١ - وقال ممثل جنوب أفريقيا إنه راض عن التقييم الذي أجرته الأمانة ورأى أنه لا مجال للتشكيك فيه.

الإجراء الذي اتخذته المجلس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

١٢ - قرر المجلس تعليق دورته وطلب إلى الرئيس عقد مشاورات غير رسمية مع الوفود المهمة.

باء - أعمال الجزء الثاني من الدورة (٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)

١٣ - تكلم ممثل البرازيل بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن مسألة تمويل مشاركة الخبراء هي مسألة بالغة الأهمية لأن اجتماعات الخبراء قد ساعدت في إثراء العمل الحكومي الدولي الذي يضطلع به الأونكتاد وأسهمت في التوصل إلى بناء توافق في الآراء. ولقد كان لمشاركة خبراء من أقاليم مختلفة من العالم أثر إيجابي هام على نوعية المناقشات التي جرت في اجتماعات الخبراء وساعدت في اجتذاب عدد أكبر من ممثلي الحكومات، وقطاع الأعمال، والجمع الأكاديمي في البلدان النامية، الذين قدموا جميعاً إلى جنيف للمشاركة على نفقتهم الخاصة. وعلاوة على ذلك، فإن الخبراء من العالم النامي هم في وضع غير موات حيث يضطرون لقطع مسافات طويلة للوصول إلى جنيف، بخلاف زملائهم الأوروبيين.

١٤ - وقال إن من المؤسف أن نواجه الآن حالة لا تتوفر فيها الموارد المالية الكافية لتغطية تكاليف مشاركة العدد الكامل من الخبراء حتى للسنة الجارية، بل إن آفاق الدورة المقبلة لاجتماعات الخبراء تبدو أشد قتامة. وإذا تعذر على الدول الأعضاء الاتفاق بشأن ترتيب لتمويل مشاركة الخبراء، فإن القيمة المستقبلية للعمل الحكومي الدولي الذي يضطلع به الأونكتاد سوف تتأثر سلباً.

١٥ - وأضاف قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قدّمت مشروع مقرر لتنظر فيه الدول الأعضاء. وأوضح أن المجلس دعا في المبادئ التوجيهية التي وافق عليها في استعراض منتصف المدة في أيار/مايو ٢٠٠٢، الدول الأعضاء إلى إيجاد حل طويل الأمد لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به لمشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد. ومن المؤكد أن حالة عدم اليقين بشأن المسألة خلال السنوات القليلة الماضية هي دليل على أن الموارد الخارجة عن الميزانية لا يمكن أن توفر تمويلاً موثقاً على المدى الطويل. ومن المهم الكف عن البحث عن التدابير الارتجالية المؤقتة وتقديم اقتراحات ملموسة لضمان الحفاظ على أهمية اجتماعات الخبراء في نظر البلدان الأعضاء.

١٦ - وقال إن استخدام الميزانية العادية لا يمثل حلاً موثقاً وطويل الأمد لمسألة مشاركة الخبراء فحسب، بل إن من شأنه أيضاً، لكونه لا يعتمد على التبرعات، أن يفضي إلى تخصيص الموارد تخصيصاً أكثر توازناً وإنصافاً بحيث يعكس على نحو أفضل الشراكة بين مجتمع الدول قاطبة في هذا النشاط الهام.

١٧ - وقال ممثل كوبا إنه يتعين إيجاد حل لمشكلة تمويل مشاركة الخبراء على وجه الاستعجال، وإلا تعذر على البلدان النامية حضور اجتماعات الخبراء. واستناداً إلى المعلومات التي ستقدمها الأمانة، سوف تتاح إمكانية الاستفادة من تجربة المنظمات الأخرى.

١٨ - وقال ممثل كولومبيا إنه ينبغي للأمانة أن تنظر في ما إذا كان بالإمكان استخدام الأموال المخصصة في الأصل لأغراض أخرى لتمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء.

١٩ - وقال ممثل نيجيريا إنه من المهم أن تفضي المشاورات بشأن مسألة تمويل مشاركة الخبراء إلى توصيات كي ينظر فيها المجلس.

٢٠ - وقال ممثل الأمانة إن الأمانة سوف تصدر مجدداً المواد التي سبق أن قدمتها، مع مذكرة للرد على التساؤلات الجديدة.

الإجراء الذي اتخذته المجلس في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٢١ - طلب المجلس إلى رئيسه أن يبذل مساعيه الحميدة لعقد مشاورات مع المنسقين الإقليميين والوفود المهمة بهدف إيجاد حل بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به لمشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد، وأن يقدم للمجلس، في إحدى دوراته التنفيذية أو الاستثنائية، تقريراً بهذا الشأن مصحوباً بمجموعة من التوصيات عند الاقتضاء.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

إقرار جدول الأعمال

٢٢ - أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EX(33)/1. (انظر المرفق الأول أدناه لهذا الفصل).

المكتب

٢٣ - يرد فيما يلي تشكيل المكتب، بالنسبة للجزء الأول من الدورة المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كما انتخب في الدورة العادية التاسعة والأربعين:

الرئيس:	السيد ديميتري ترانتشيف	(بلغاريا)
نواب الرئيس:	السيد يوري أفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد بونيفاس تشيدياوسيكيو	(زمبابوي)
	السيد لويس فلييه ده سيشس كُريّا	(البرازيل)
	السيد ناتان إيرومبا	(أوغندا)
	السيد توشيو كي إيوادو	(اليابان)
	السيد دوغلاس م. غريفيش	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد فرانسوا ليحيه	(فرنسا)
	السيد صامويل ت. رامل	(الفلبين)
	السيد لستر ميخيا سوليس	(نيكاراغوا)
	السيد إيرهارد فون شوبرت	(ألمانيا)
المقرر:	السيد مهدي فخري	(جمهورية إيران الإسلامية)

٢٤ - ويرد فيما يلي تشكيل مكتب المجلس، بالنسبة للجزء الثاني من الدورة المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، كما انتخب في الدورة العادية الخمسين:

الرئيس:	السيد شا زوكانغ	(الصين)
نواب الرئيس:	السيد ميشيل آدم	(بلجيكا)
	السيد يوري أفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد شيتساكا شيكازيوا	(زمبابوي)
	السيد ديسمون كاسري	(إندونيسيا)
	السيدة ميليسا كيهوي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد محمد ولد محمد لمين	(موريتانيا)
	السيد ليستير ميخيا سوليس	(نيكاراغوا)
	السيد إيفان مورا غودوي	(كوبا)
	السيد ميتسونوري نانبا	(اليابان)
	السيد ديمتري ترانتشيف	(بلغاريا)
المقرر:	السيد فرانسوا ليحيه	(فرنسا)

تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثالثة والثلاثين

٢٥ - أذن المجلس للمقرر بإتمام التقرير عن دورته التنفيذية الثالثة والثلاثين بإشراف الرئيس.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية الثالثة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية

- ١ - إقرار جدول الأعمال.
- ٢ - تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد.
- قرر المجلس، في مقرره ٤٧٤ (د-٢٠) الذي اتخذته في دورته الاستثنائية العشرين المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أن يتم على سبيل التجربة تمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد من تبرعات خارجة عن الميزانية. وقرر المجلس كذلك أن يبحث سير عمل المخطط بما في ذلك، إن لزم الأمر، مسألة تحديد موارد الصندوق الاحتياطي في أواخر شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وبشكل منتظم بعد ذلك، استناداً إلى تقييم يقدمه الأمين العام للأونكتاد في ضوء المعايير التي وضعها المجلس في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة. وسوف تعدّ الأمانة تقييماً لعرضه على المجلس كي ينظر فيه (TD/B/EX(33)/2).
- ٣ - مسائل أخرى.
- ٤ - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثالثة والثلاثين.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد، والأعضاء في المجلس، ممثلة في الدورة:

إثيوبيا	رومانيا
الأرجنتين	زامبيا
الأردن	زمبابوي
إسبانيا	سويسرا
إكوادور	صربيا والجبل الأسود
ألمانيا	الصين
إندونيسيا	عمان
أنغولا	فرنسا
إيطاليا	الفلبين
باراغواي	فنلندا
البحرين	كوبا
البرتغال	كوت ديفوار
بلجيكا	كولومبيا
بلغاريا	ماليزيا
بنغلاديش	مدغشقر
بنن	المغرب
بولندا	المكسيك
بيرو	المملكة العربية السعودية
تايلند	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
الجزائر	موريشيوس
الجمهورية التشيكية	النرويج
الجمهورية الدومينيكية	نيجيريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	الهند
جنوب أفريقيا	الولايات المتحدة الأمريكية

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(33)/INF.1.

- ٢ - وكانت الدولة غير العضو التالية ممثلة في الدورة بصفة مراقب:
الكرسي الرسولي
- ٣ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
منظمة الاتحاد الأفريقي
منظمة المؤتمر الإسلامي
- ٤ - وكانت المنظمة التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٥ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الجزء الثاني

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته
التنفيذية الرابعة والثلاثين
(جنيف، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٤)*

* صدر أولاً تحت الرمز A/59/15 (Part II).

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، عن دورتها الثامنة (٢٦-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)

١ - قدم ممثل بربادوس، الذي تحدث بصفته رئيساً للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في دورتها الثامنة، تقرير اللجنة (TD/B/COM.2/60 و Corr.1). وقال إن المناقشات التي أجريت في إطار البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال، حول قضايا السياسة العامة المتصلة بالاستثمار والتنمية، والقضايا المتصلة باتفاقات الاستثمار، كانت غنية ولم تعوقها الأحداث التي شهدتها كانكون أو الحالة الراهنة لمنظمة التجارة العالمية. وقد سلّمت اللجنة بأن للأونكتاد خبرة معترفاً بها دولياً في مجال الاستثمار، وهي خبرة ينبغي أن تنعكس في صياغة الأعمال القادمة في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر وما بعده، مع مراعاة احتياجات أقل البلدان نمواً بصورة خاصة.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٢ - أحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة، وأقر التوصيات الواردة فيه، ووافق على جدول الأعمال المؤقت لدورة اللجنة القادمة، كما وافق على المواضيع التي ستتناولها الدورة التالية من اجتماعات الخبراء.

تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن دورتها الثامنة (٩-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤)

٣ - قدم ممثل بلغاريا، الذي تحدث بصفته رئيساً للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية في دورتها الثامنة، تقرير اللجنة (TD/B/COM.1/67 و Corr.1). وقال إن اللجنة قد تعمقت في فهم السياسات الدولية والوطنية اللازمة لتعزيز الاندماج المفيد للبلدان النامية في النظام التجاري الدولي. وكان هناك رأي مشترك مفاده أن للأونكتاد دوراً هاماً للغاية كمحفّل لتحليل السياسات العامة، وبناء الثقة والتوصل إلى توافق في الآراء حول القضايا التي يواجهها النظام التجاري الدولي، وكذلك بناء القدرات لدعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٤ - أحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة، وأقر التوصيات الواردة فيه، ووافق على جدول الأعمال المؤقت لدورة اللجنة القادمة، كما وافق على المواضيع التي ستتناولها الدورة التالية من اجتماعات الخبراء.

٥ - ولاحظ ممثل سويسرا أن اللجنة لم تكن في وضع يسمح لها باعتماد توصيات حول المسائل المتعلقة بالتجارة والبيئة وتساءل عما إذا كان انعدام التوصيات قد أثر أو سيؤثر على عمل الأمانة.

٦ - وقال مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية إن الدول الأعضاء تستخدم التوصيات عادة لتسليط الضوء على بعض القضايا، وأن عدم وجود توصيات لن يؤثر على عمل الأمانة. وأضاف أنه لم يتم توجيه تعليمات إلى الأمانة لوقف أي عمل من أعمالها وأن البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء في اللجنة قد قدمت التوجيه إلى الأمانة.

تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الثامنة (١٢-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)

٧ - قدم ممثل إيطاليا، الذي تحدث بصفته رئيساً للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في دورتها الثامنة، تقرير اللجنة (TD/B/COM.3/64). وقال إنه فيما يتعلق بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، هناك بعض المبادئ الأساسية المشتركة بالنسبة للبلدان الناجحة، على الرغم من عدم وجود أي استراتيجية وحيدة "صحيحة". وأوضح أن النقل وتيسير التجارة يشكّلان عاملين أساسيين في تعزيز مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأضاف أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية في تعزيز النمو الاقتصادي الإجمالي ويتعين على الأونكتاد أن يواصل إجراء تحليلات موجهة نحو السياسات تتناول الآثار الاقتصادية المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٨ - أحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة وأقر التوصيات الواردة فيه، ووافق على جدول الأعمال المؤقت لدورة اللجنة القادمة، كما وافق على المواضيع التي ستتناولها الدورة التالية من اجتماعات الخبراء.

البيانات

٩ - قال ممثل البرازيل، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن عمل اللجان قدم إسهامات هامة في مجالات حساسة عديدة من منظور التنمية. وأضاف أن المناقشة التي أجرتها لجنة التجارة حول حيز التحرك، على صعيد السياسة العامة تتسم بأهمية خاصة. فتوفر هذا الحيز يشكل أداة مناسبة للبلدان التي تنتهج استراتيجيات إنمائية، خاصة وأن هناك مجموعة متزايدة من الاتفاقات التجارية التي تحدّد على نحو متزايد من خيارات السياسات الوطنية المتاحة للحكومات. وقال إن البلدان النامية تحتاج اليوم إلى حيز التحرك الذي كانت تتمتع به في السابق البلدان التي هي اليوم بلدان متقدمة. وأشار إلى أن التجارة بين الجنوب والجنوب تتوسع بسرعة تساوي ضعف سرعة اتساع التجارة العالمية، وبإمكانها أن تؤدي دوراً مكماً في تعزيز نظام التجارة المتعدد الأطراف، من خلال النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية مثلاً. ومن المخيب للآمال أن لجنة التجارة لم تتمكن من الاتفاق على توصيات بشأن التجارة والبيئة والتنمية. ويتعين على الدول الأعضاء في الأونكتاد أن تدرس هذه القضايا بقدر أكبر من العناية.

١٠ - وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والصين، إنه ينبغي استخدام جميع الوسائل اللازمة لضمان تنفيذ النتائج التي توصلت إليها دورات اللجان. وأوضح أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قضايا التجارة والبيئة والتنمية في إطار لجنة التجارة هو أمر يبعث على القلق. وهذه هي المرة الثانية التي تواجه فيها وظيفة الأونكتاد المتمثلة في بناء توافق الآراء تحدياً في تلك اللجنة. ويتعين على جميع الوفود والأمانة النظر في جميع الآليات المتفق عليها في الأونكتاد العاشر وفي استعراض منتصف المدة لتعزيز الآلية الحكومية الدولية. وفيما يتعلق باجتماعات الخبراء، قال إن إجراء أي تخفيض آخر في مددها قد يؤثر على تحقيق أهدافها. فالأهم من ذلك أن يتم إثراء مضمون الاجتماعات وتوجيه دعوات أكثر إلى خبراء بارزين للمشاركة في أفرقة المناقشة.

١١ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه فيما يتعلق بمسألة التدابير الأمنية في مجال النقل، وهي مسألة لها صلة بعمل كل من لجنة التجارة ولجنة المشاريع، يمكن للأونكتاد أن يقدم تحليلات مفيدة ومساعدة عندما يكون دوره محدداً بوضوح. إلا أن التوصيات المتعلقة بأمن النقل التي وافقت عليها لجنتا المشاريع والتجارة هي توصيات عامة جداً وشديدة الغموض. وينبغي أن يتمثل عمل الأونكتاد في هذا المجال في مساعدة البلدان النامية على الامتثال بصورة فعالة للمعايير الدولية المتعلقة بالأمن في مجال النقل، من خلال برنامج يتم وضعه بعناية ولا يتداخل أو يتناقض أو يتعارض مع مداولات المنظمات الدولية الأخرى.

فبعض وكالات الأمم المتحدة، ومن بينها منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية، وغيرها من المنظمات الدولية، لديها بالفعل برامج فاعلة تتعلق بالأمن في مجال النقل، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية. وليس هناك ما يدل على أن النظم الأمنية التي وضعتها تلك المنظمات قد تركت أية ثغرة يتعين على الأونكتاد ملؤها، وليس للأونكتاد أي دور في إعادة فتح باب المناقشة بشأن معايير تمت الموافقة عليها. وبإمكان الأونكتاد، تمشيًا مع ولايته الأساسية، أن يؤدي دوراً في مساعدة البلدان النامية على أن تشارك مشاركة أكمل في التجارة الدولية والامتنال للمبادرات المتفق عليها دولياً. وقال إن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة الأونكتاد في دوره هذا.

١٢ - وقال ممثل فترولا إن اللجان قامت بعمل هام في سياق الاستعدادات للدورة الحادية عشرة للمؤتمر. وقد أدت المناقشات بشأن قضايا منظمة التجارة العالمية إلى زيادة فهم الحالة الراهنة، كما أن المناقشات التي أُجريت بشأن حيز التحرك على صعيد السياسة العامة قد أثبتت أهميتها الكبيرة. ومع ذلك، يتعين على اللجان أن تخصص، في المستقبل، وقتاً أكثر لإجراء مناقشات تفاعلية مع الوفود. وقال إنه شعر بالإحباط لأن لجنة التجارة لم تتمكن من الاتفاق على توصيات بشأن التجارة والبيئة والتنمية. وقد عمل الأونكتاد بالفعل في هذا المجال الذي أشار إليه أيضاً في قرار الجمعية العامة المتعلق بالتجارة والتنمية وعمل الأونكتاد. وأوضح أن مهمة اللجان هي جعل ولاية المنظمة ولاية مركزة وتقديم التوجيه للعمل في المستقبل لا تقييد تلك الولاية. وأخيراً، قال إن اللجان قد وافقت على عقد سلسلة من اجتماعات الخبراء، إلا أنه قد لا تكون هناك أموال كافية لضمان المشاركة الفعالة للبلدان النامية، مما سيؤثر بصورة خطيرة على الآلية الحكومية الدولية. وينبغي تناول هذه المسألة من جديد والسعي إلى إيجاد طرق جديدة لتغطية التكاليف ذات الصلة، في إطار الميزانية العادية.

١٣ - وقال ممثل كولومبيا إن عدم توصل لجنة التجارة إلى اتفاق على توصيات بشأن التجارة والبيئة والتنمية هو أمر مخيب للآمال. وفي هذا الصدد، قال إنه ينبغي التأكيد على أن برنامج التجارة البيولوجية يتمتع بدعم جميع البلدان المشاركة. ورحب بتأكيدات الأمانة على أن عدم التوصل إلى توصيات لن يؤثر على عملها. وينبغي، فيما يتعلق باجتماعات الخبراء التي وافقت عليها اللجان، إيجاد حل طويل الأجل لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به لمشاركة الخبراء من البلدان النامية، وتمكين البلدان النامية من تقاسم المعارف التي يتم تبادلها في هذه الاجتماعات.

١٤ - وقال ممثل سري لانكا إن اللجان قد قامت بعمل مفيد. فقد طرحت في لجنة التجارة أفكار مفيدة بشأن تحرير التجارة في الخدمات في إطار أسلوب التوريد الرابع، وينبغي تناول هذا الموضوع في سياق الاستعدادات لانعقاد الأونكتاد الحادي عشر. فالاقتصادات

الصغيرة التي تعتمد على التجارة هي اقتصادات ضعيفة بصفة خاصة في ما تبذله من جهود للاندماج في نظام التجارة العالمية ولذلك ينبغي للأونكتاد أن يضع برنامج عمل محدداً وأن يقدم المشورة في مجال السياسة العامة لمساعدة هذه الاقتصادات. كما يتعين على الأونكتاد أن يتناول، في دورته الحادية عشرة، مسألة الاقتصادات الصغيرة.

١٥ - وأعرب ممثل السنغال، الذي تحدث بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن أسفه لأن لجنة التجارة لم تتفق على توصيات بشأن مسألة التجارة والبيئة والتنمية. وقال إن مجموعته بذلت جهداً كبيراً من أجل التوصل إلى اتفاق، لكنها لم تجد لدى بعض شركائها المرونة اللازمة لذلك. وأعرب عن أمله في أن يبدي الجميع هذه المرونة خلال الأعمال التحضيرية للدورة الحادية عشرة للمؤتمر. وفيما يتعلق باجتماعات الخبراء، قال إنه ينبغي تمكين عدد أكبر من الخبراء من أفريقيا من المشاركة في هذه الاجتماعات، وينبغي إيجاد حلول لمسألة التمويل. وأضاف أن الاستثمار هو أمر غاية في الأهمية بالنسبة لأفريقيا، وأن البلدان الأفريقية تبذل جهوداً كبيرة لجذب الاستثمار. ومع ذلك، كانت النتائج مخيبة للآمال حتى الآن، وناشد الشركاء تقديم المساعدة لزيادة تدفقات الاستثمار.

١٦ - وقالت ممثلة بربادوس إن بلدها يولي أهمية كبيرة لنتائج عمل اللجان. وأشارت إلى أن مناقشة مسألة حيز التحرك على صعيد السياسة العامة كانت موضع تقدير خاص. وأعربت عن أملها في أن يتم توسيع نطاق هذه المناقشة بصورة إيجابية؛ فهي تبين الأهمية المستمرة للأونكتاد في بناء توافق الآراء. وفيما يتعلق باجتماعات الخبراء التي تمت الموافقة عليها، قالت إنها ترحب بصفة خاصة بالاجتماع المتعلق بقطاعات التجارة الجديدة والحيوية. وأعربت عن أسفها لعدم التوصل إلى توصيات متفق عليها بشأن التجارة والبيئة والتنمية، وقالت إن ذلك ينبغي ألا يقيد عمل الأونكتاد في هذا المجال. وأوضحت أن الولاية المنصوص عليها في برنامج عمل بانكوك لا تزال نافذة، وأن بلدها يؤيد استمرار الأونكتاد في أداء دور في هذا المجال.

١٧ - وقال ممثل مصر إن ولاية الأونكتاد قد تحددت في عام ١٩٦٤، وإنه لا يمكن لكل لجنة أن تعيد التفاوض بشأنها. وفيما يتعلق باجتماعات الخبراء، قال إن المهم ضمان مشاركة الخبراء من طائفة أوسع تشمل مختلف الخلفيات الثقافية واللغوية بغية تمكين البلدان النامية من تقديم مساهمات. وفي هذا الصدد، ينبغي تأمين ترجمة جميع وثائق المجلس إلى اللغة العربية من أجل تمكين العواصم من المشاركة الكاملة في عمل الأونكتاد.

١٨ - وقال ممثل كوبا إن عدم التوصل إلى اتفاق حول توصيات بشأن التجارة والبيئة والتنمية في إطار لجنة التجارة هو أمر يثير للقلق، نظراً لأهمية هذه المسألة بالنسبة لجميع البلدان. فكوبا تولي اهتماماً خاصاً للأنشطة في هذا المجال، وهي أنشطة تندرج في نطاق ولاية الأونكتاد. كما أن كوبا ترحب بتأكيدات الأمانة على أن ذلك لن يؤثر على الأنشطة

ذات الصلة. وأشار إلى أن أفكاراً هامة قد طُرحت فيما يتعلق بمسألة حيز التحرك على صعيد السياسة العامة، ويتعين على جميع الأعضاء أن يركزوا على هذه المسألة إذ ما أرادوا مساعدة البلدان النامية على الاندماج في نظام التجارة العالمية. وقال إن المعاملة الخاصة والتفاضلية هي عنصر رئيسي آخر لهذا النظام. وأخيراً، أوضح أن اتباع نهج وحيد ”صالح لجميع الحالات“، ليس ملائماً في سياق التحديات التي تواجهها البلدان النامية.

١٩ - وقال ممثل بنن، الذي تحدث بالنيابة عن أقل البلدان نمواً، إن مسألتي الديون الخارجية والاستثمار هما أهم مسألتين ناقشتهما اللجان. فعبء الديون الذي يقع على عاتق أقل البلدان نمواً يعوق جميع جهودها الإنمائية، لأنها إذا ما سددت ما عليها من ديون، فلن يتبقى شيء للاستثمار. ولذلك ينبغي توسيع نطاق المبادرة المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية لتشمل جميع أقل البلدان نمواً. وأوضح أن أقل البلدان نمواً تولي أهمية لمسألة التجارة والبيئة والتنمية، ولذلك فإن عدم اعتماد توصيات بشأن هذه المسألة في إطار لجنة التجارة كان مخيباً للآمال. ويتعين على الأونكتاد أن يواصل جهوده المبذولة لصالح أقل البلدان نمواً. فمثل هذه الجهود المبذولة لصالح مجموعة معينة من البلدان ليست جهوداً تمييزية إزاء بلدان أخرى؛ بل هي ببساطة مسألة عدل. وفي هذا الصدد، فقد أعربت الجمعية العامة عن قلق عميق إزاء ضعف تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، وقد دُعيت جميع منظمات الأمم المتحدة وكذلك مؤسسات بریتون وودز إلى دعم تنفيذ هذا البرنامج.

٢٠ - وقال ممثل عمان إن من المهم أن يتم توزيع جميع وثائق المجلس بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة وفي الوقت المناسب. وأشار إلى أن تقرير لجنة التجارة لم يكن متاحاً باللغة العربية، مما سبب صعوبات للمسؤولون في العواصم.

٢١ - وقال ممثل سويسرا إن عمل اللجان الثلاث أثبت أهمية دور الأونكتاد في بناء توافق الآراء وتوليد أفكار جديدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي زيادة التفكير في السبل التي يمكن من خلالها تقاسم هذه الأفكار الجديدة مع جمهور أوسع. كما، ينبغي أن تكون المناقشات قائمة على قدر أكبر من التفاعل، مع زيادة الوقت المخصص لمشاركة الدول الأعضاء. ونظراً لأهمية التوصيات التي تعتمد عليها اللجان، فينبغي تخصيص مزيد من الوقت للنظر فيها. وينبغي أن تركز التوصيات على المجالات التي يتمتع فيها الأونكتاد بكفاءات معترف بها والتي يمكنه فيها أن يقدم مساهمات إضافية قيمة، وينبغي ألا تسند إلى الأمانة وظائف جديدة لم يثبت أنها مناسبة. وبصورة عامة، هناك حاجة إلى إلقاء نظرة نقدية على طريقة عمل المنظمة.

الفصل الثاني

مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

تحديد مواعيد عقد اجتماعات الخبراء وتمويلها

٢٢ - اقترح الرئيس أن يتم عقد اجتماع الخبراء المعني بالإدارة السليمة في مجال ترويج الاستثمار واجتماع الخبراء المعني بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية، الواحد تلو الآخر، في نفس الأسبوع، مما يعني أن كل اجتماع سيستغرق يومين ونصف اليوم بدلاً من ثلاثة أيام.

٢٣ - وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية إن مثل هذا الترتيب قد يسبب مشاكل بالنسبة للخبراء القادمين من العواصم. وفضلاً عن ذلك، فإنه لم يتم حتى الآن إيجاد حل لمشكلة تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية.

٢٤ - وقال ممثل البرازيل، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن مسألة تمويل الخبراء هي مسألة بالغة الأهمية. فاجتماعات الخبراء تؤدي دوراً أساسياً في تحسين عمل الأونكتاد الحكومي الدولي وفي بناء توافق الآراء، وقد أدت مشاركة الخبراء من مناطق مختلفة إلى تحسين نوعية الاجتماعات وساعدت في نشر استنتاجاتها. ولذلك فمن المؤسف ألا تكون هناك موارد كافية لتمويل مشاركة الخبراء في عام ٢٠٠٤. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ قد وافقت، على مضض، على فكرة تمويل مشاركة الخبراء من خلال المساهمات الخارجة عن الميزانية آملة أن يؤدي ذلك إلى حل طويل الأجل، ولكن الحال لم يكن كذلك. وأضاف أن استخدام الموارد من الميزانية العادية هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل طويل الأجل بالنسبة لهذه المشكلة ويمكن التعويل عليه. وأضاف أنه يتعين على المجلس أن يتناول هذه المسألة مرة أخرى في إطار دورته التنفيذية الثالثة والثلاثين بغية الاتفاق على حل طويل الأجل.

٢٥ - وقال ممثل مصر إن لمشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد أهمية كبيرة وإنه يتعين على الأمانة أن تعمم مذكرة موجزة تبين الأثر المترتب على الاقتراح الذي يدعو إلى عقد اجتماعين، الواحد تلو الآخر مباشرة.

٢٦ - وقال ممثل بنن، متحدثاً بالنيابة عن أقل البلدان نمواً، إن من المهم أن تشارك البلدان النامية في اجتماعات الخبراء، وإن المناقشات حول تمويل مشاركة الخبراء قد طالت كثيراً، وإنه ينبغي إيجاد حل للمشكلة. وأضاف أن بلده لا يستطيع تمويل مشاركة خبراءه في اجتماعات الخبراء.

٢٧ - وقال نائب الأمين العام للأونكتاد إن مسألة تمويل مشاركة الخبراء في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد هي مسألة ما زالت مطروحة منذ انعقاد الدورة التاسعة للمؤتمر. وذكر أن تمويل الاجتماعات تم في البداية من أرصدة لم يتم إنفاقها في إطار الميزانية العادية، ولكن هذه الممارسة كانت لمرة واحدة، وقد استنفدت الأموال الآن. وتشتمل الخيارات التي تم النظر فيها لتأمين مصادر بديلة للتمويل على استخدام التبرعات أو اللجوء إلى الميزانية العادية. وقد حاولت أمانة الأونكتاد إدراج مخصص في مشروع الميزانية العادية للأمم المتحدة دون أن تنجح في ذلك. وقال إنه إذا كانت مجموعة الـ ٧٧ ترغب في أن يتم استخدام الميزانية العادية الآن، فينبغي تقديم اقتراح لهذا الغرض إلى الجمعية العامة، ولكن يبدو من غير المرجح أن مثل هذا الاقتراح لن ينجح.

٢٨ - وذكر الرئيس المجلس بأنه كان قد قرر في دورته التنفيذية الثالثة والثلاثين المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، إجراء مشاورات بشأن تمويل مشاركة الخبراء، وأنه ينوي استئناف الدورة الثالثة والثلاثين والعودة إلى تناول هذه المسألة ربما قبل أيار/مايو.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٢٩ - قرر المجلس أن يُعقد اجتماع الخبراء المعني بالإدارة السليمة في مجال ترويج الاستثمار واجتماع الخبراء المعني بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الواحد تلو الآخر في نفس الأسبوع، مما يعني أن كل اجتماع سيستغرق يومين ونصف اليوم بدلاً من ثلاثة أيام.

المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد

٣٠ - ذكر الرئيس بأن الجمعية العامة قررت، في قرارها ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أن يشارك مجلس التجارة والتنمية في الاجتماع الرفيع المستوى الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وهذا الاجتماع يشكل جزءاً من المتابعة المؤسسية لتوافق الآراء التي تم التوصل إليها في مونتيري. وقال إنه عقد اجتماعاً بواسطة الفيديو مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول مجمل موضوع الاجتماع الرفيع المستوى والمواضيع المحددة وكذلك حول شكل الاجتماع، بغية الاستعداد لعقد الاجتماع الرفيع المستوى. وقال إنه قد أشير إلى المواضيع المحتملة الواردة أدناه والتي يمكن تناولها في اجتماع هذه السنة: التجارة والتنمية، والاستثمار والتنمية، والسلع الأساسية والتنمية؛ والبلدان المنخفضة الدخل؛ والنوافذ المالية؛ والإدارة على

المستوى الدولي؛ والتجارة؛ ومبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، والقدرة على تحمل الديون، والتجارب الوطنية.

٣١ - وقال إنه قد أشار إلى أن اختيار الموضوع الشامل، وكذلك المواضيع المحددة لمناقشتها في اجتماعات المائدة المستديرة، ينبغي أن يراعي ثلاثة عناصر أساسية هي: الحاجة إلى المساهمة في تنفيذ توافق آراء مونتيري؛ والحاجة إلى المساهمة في مناقشة الجمعية العامة حول التمويل من أجل التنمية؛ والحاجة إلى الاستعداد للاستعراض الشامل لإعلان الألفية الذي سيُجرى في عام ٢٠٠٥. كما أنه كان قد اقترح أن يكون موضوع الاجتماع الرفيع المستوى متصلاً بزيادة التماسك والتنسيق والتعاون لتنفيذ توافق آراء مونتيري، وأشار إلى أن ولاية الأونكتاد وجدول أعمال المجلس متصلان باستعراض وتنفيذ توافق آراء مونتيري، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والسلع الأساسية والديون والترابط. ويمكن للمجلس أن يقدم إلى الاجتماع الرفيع المستوى لهذا العام مساهمة في مجالي التجارة والاستثمار المحددين.

٣٢ - وفيما يتعلق بشكل الاجتماع، قال إنه كان قد أوضح أنه ينبغي، وفقاً للممارسة المعمول بها، أن يواصل كبار المسؤولين من أمانة الأونكتاد المشاركة في اجتماعات المائدة المستديرة، بما في ذلك من خلال تولي رئاسة اجتماعات المائدة المستديرة التي تعقد في مجالات اختصاص الأونكتاد (الاستثمار والتجارة). ومن شأن مثل هذه المشاركة التي تتم بالنيابة عن المجلس وكذلك من خلال رئسته، والدور القيادي للأمانة، أن تؤدي إلى زيادة مساهمة الأونكتاد إلى أقصى درجة في الاجتماع الرفيع المستوى.

٣٣ - ورحب ممثل البرازيل بالاقتراح المتعلق بمشاركة الرئيس في الاجتماع الرفيع المستوى.

٣٤ - وأعرب ممثل كولومبيا عن تأييده الكامل لمشاركة الرئيس في الاجتماع الرفيع المستوى. وقال إنه يتعين على الدول الأعضاء أن تقدم توصيات ملموسة تتعلق بطرائق هذه المشاركة، وسيكون من المستصوب أن يقوم رئيس المجلس بدور الرئيس أو نائب الرئيس لأحد اجتماعات المائدة المستديرة هذه. ويتعين على المجلس أن يضمن تطابق أنشطة الأونكتاد مع الأولويات المتفق عليها وتنسيق أنشطة لجانه.

٣٥ - وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية إن دور الأونكتاد في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة هو دور بالغ الأهمية، ولذلك فإنه يرحب بمشاركة الأونكتاد في الاجتماع الرفيع المستوى. وسيكون من المهم تحديد الطرائق المناسبة لهذه المشاركة.

٣٦ - ورحب ممثل السنغال الذي تحدث بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بمبادرات الرئيس فيما يتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى. وقال إن للمجلس بالتأكيد دوراً يمكن أن يؤديه وإن

جميع المواضيع المشار إليها هي مواضيع هامة. وطلب تقديم مزيد من المعلومات عن شكل ومكان انعقاد الاجتماع والمواضيع التي سيتناولها.

٣٧ - وتساءلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية عما إذا كان المشتركون في الاجتماع الرفيع المستوى سيعبرون عن آراء الأمانة أو آراء الدول الأعضاء وعن الآلية التي ستسمح للدول الأعضاء بالمشاركة. كما تساءلت عن النتيجة التي سيتوصل إليها الاجتماع، وأعربت عن أملها في ألا تكون هناك حاجة للتفاوض بشأن المواضيع.

٣٨ - وقال ممثل أيرلندا، الذي تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إن ما يجري هو إرساء ممارسة جديدة، في الواقع، ولذلك فمن المهم أن تكون الدول الأعضاء على علم تام بالوضع الحالي لكي تتمكن من المشاركة بالكامل في هذا العام وفي الأعوام المقبلة. وينبغي أن يتاح للدول الأعضاء المزيد من الوقت لكي تكون أكثر استعداداً من الناحية الموضوعية.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٣٩ - قرر المجلس أن تُعمم الأمانة مذكرة تتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويُطلب فيها من الدول الأعضاء تقديم آرائها بشأن المواضيع التي سيتناولها الاجتماع، وبشأن شكل الاجتماع، ونوع البيان الذي ينبغي أن يدلي به الرئيس وكيفية اختيار ممثلي المجلس، وعدد الممثلين الواجب اختيارهم، والطرف الذي ينبغي أن يمول مشاركتهم، على أن يعقد مكتب المجلس، بعد ذلك، اجتماعاً في وقت مناسب.

٤٠ - وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن مشاركة ممثلين عن المجلس في الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لن يغير بصورة جوهرية العملية الحكومية الدولية في الأونكتاد. وأضافت أن من الأفضل أن تكون التوقعات محدودة فيما يتصل بمشاركة الأونكتاد في الاجتماع للمرة الأولى وألا يكون هناك تفاؤل مفرط بشأن التوصل إلى توافق في الآراء حول المساهمات في الاجتماع.

الفصل الثالث

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

افتتاح الدورة

٤١ - افتتح الدورة رئيس المجلس.

إقرار جدول الأعمال

٤٢ - أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EX(34)/1 (انظر المرفق الأول لهذا الفصل).

المكتب

٤٣ - يرد فيما يلي تشكيل مكتب المجلس كما انتُخب في دورة المجلس الخمسين، باستثناء موافقة المجلس على أن يحل السيد كيمينوري إيواما (اليابان) كنائب رئيس محل السيد ميتسونوري نانبا (اليابان) الذي غادر جنيف، وأن يحل السيد إدواردو كاستيلو بيريرا (نيكاراغوا) كنائب رئيس محل السيد ليستير ميخيا سوليس (نيكاراغوا) الذي غادر جنيف أيضاً. وهذا أصبح المكتب مؤلفاً من الأعضاء الواردة أسماؤهم أدناه:

الرئيس: السيد شا زوكانغ (الصين)

نواب الرئيس: السيد ميشيل آدم (بلجيكا)

السيد يوري أفاناسيف (الاتحاد الروسي)

السيد شيتساكا شيكازيوا (زمبابوي)

السيد ديسمون كاسري (إندونيسيا)

السيدة ميليسا كيهوي (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد محمد ولد محمد لين (موريتانيا)

السيد إدواردو كاستيلو بيريرا (نيكاراغوا)

السيد إيفان مورا غودوي (كوبا)

السيد كيمينوري إيواما (اليابان)

السيد ديميتري تزانتشيف (بلغاريا)

المقرر: السيد فرانسوا ليحيه (فرنسا)

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

٤٤ - قرر المجلس إدراج شبكة المعلومات التكنولوجية لأمريكا اللاتينية، التي قدمت بشأنها معلومات أساسية في الوثيقة TD/B/EX(34)R.3، في القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٦ من النظام الداخلي.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

٤٥ - قرر المجلس إدراج المؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية والرابطة الدولية للشحن الجوي، اللتين قدمت بشأنهما معلومات أساسية في الوثيقتين TD/B/EX(34)R.1 و R.2، في القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من النظام الداخلي.

إدراج المنظمات الوطنية غير الحكومية في السجل عملاً بمقرر المجلس ٤٣ (د - ٧)

٤٦ - أُحيط المجلس علماً بأنه بعد إجراء مشاورات مع الدولتين العضوين المعنيتين، وهما البرازيل وفرنسا، قرر الأمين العام للأونكتاد أن يُدرج في سجل المنظمات الوطنية غير الحكومية المنصوص عليها بموجب مقرر المجلس ٤٣ (د-٧) منظمة العمل المجتمعي في البرازيل/ريو دي جانيرو وتنسيقية التضامن مع الجنوب للطوارئ والتنمية، اللتين أُتيحت بشأنهما معلومات أساسية في الوثيقتين TD/B/EX(34)/L.1 و L.2.

تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الرابعة والثلاثين

٤٧ - أذن المجلس للمقرر بإتمام التقرير عن دورته التنفيذية الرابعة والثلاثين بإشراف الرئيس.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية الرابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية

- ١ - إقرار جدول الأعمال.
- ٢ - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:
 - (أ) تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، عن دورتها الثامنة (٩-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤)؛
 - (ب) تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، عن دورتها الثامنة (٢٦-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)؛
 - (ج) تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية، عن دورتها الثامنة (١٢-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤).
- ٣ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
 - (أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛
 - (ب) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس.
- ٤ - مسائل أخرى.
- ٥ - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الرابعة والثلاثين.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس:

الاتحاد الروسي	السودان
إثيوبيا	سويسرا
الأرجنتين	الصين
إسبانيا	عمان
إسرائيل	غانا
إكوادور	فرنسا
ألمانيا	الفلبين
إندونيسيا	فنلندا
أنغولا	الكامرون
إيران (جمهورية - الإسلامية)	كوبا
إيطاليا	كولومبيا
البحرين	الكونغو
البرتغال	كينيا
بلغاريا	لاتفيا
بنغلاديش	ماليزيا
بنن	مدغشقر
بولندا	مصر
بييلاروس	المكسيك
تايلند	موريشيوس
الجمهورية العربية الليبية	مقدونيا
الجمهورية التشيكية	النرويج
جمهورية ترازيا المتحدة	النمسا
جنوب أفريقيا	نيبال
زامبيا	نيجيريا
زيمبابوي	الهند
السنغال	الولايات المتحدة الأمريكية

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(34)/INF.1.

٢ - وكانت الدول الأخرى التالية الأعضاء في الأونكتاد ولكن غير الأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة بصفة مراقب:

الكرسي الرسولي

رواندا

٣ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الاتحاد الأفريقي

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

الجماعة الأوروبية

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

٤ - وكانت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ممثلة في الدورة أيضاً.

٥ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة العمل الدولية

صندوق النقد الدولي

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية (الفئة العامة) التالية ممثلة في الدورة:

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

المجلس الدولي للممرضين والممرضات

الجزء الثالث

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته
الاستثنائية الحادية والعشرين
(جنيف، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤)*

* صدر أولاً تحت الرمز A/59/15 (Part III).

الفصل الأول

الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة الحادية عشرة للمؤتمر

تقرير اللجنة التحضيرية

١ - تكلم رئيس المجلس بصفته رئيس اللجنة التحضيرية، وقدم تقريراً عن أعمال اللجنة، وعرض النتائج التي أسفرت عنها تلك الأعمال، أي مشروع النص المتفاوض عليه في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر (TD(XI)/PC/CRP.7 و Add.1). وبعد الاستماع إلى تقرير مقدم من الممثل الدائم للهند بشأن المقدمة والعنوانين الفرعيين ١-٢ و ٤، وإلى تقرير مقدم من الممثل الدائم للفلبين بشأن العنوان الفرعي ٣، وافقت اللجنة التحضيرية على الوثيقة TD(XI)/PC/CRP.7 شريطة إدخال بعض التعديلات عليها بعد الرجوع إلى الجهة المختصة. وأبلغ الرئيس المجلس بأنه سيقوم، بالنيابة عن البلدان غير الساحلية، باستعراض انتباه اللجنة الجامعة في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر إلى المسائل التي تثير قلق باراغواي فيما يتعلق بالفقرة ٣٣ من الوثيقة TD(XI)/PC/CRP.7. وكذلك طلب إلى الوفود أن تنظر في مسألة تسمية النص، فهل سيكون، على سبيل المثال، توافق آراء ساو باولو، أو اتفاق ساو باولو، أو تفاهم ساو باولو.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٢ - قرر المجلس أن يحيل إلى المؤتمر مشروع النص المتفاوض عليه توطئة لطرحة في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر وهو النص الوارد في الوثيقة (TD(XI)/PC/CRP.7) التي أعيد فيما بعد إصدارها بوصفها الوثيقة TD/368. وفيما يتعلق بالمرفق المتعلق بالشرائط الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة الوارد في الوثيقة (TD(XI)/PC/CRP.7/Add.1) التي أعيد إصدارها فيما بعد بوصفها الوثيقة TD/368/Add.1 طلب المجلس إلى الأمانة أن تستكمل الوثيقة بالتشاور مع الوفود المعنية وأن تقدم النص بصيغته النهائية إلى المؤتمر. وطلب المجلس كذلك إلى المؤتمر أن يحيط علماً بالشرائط الجامعة التي عقدت في المؤتمر بين عدة أطراف من أصحاب المصلحة، وأن يقرر إرفاق النص ذي الصلة بالنص النهائي المتفاوض عليه.

٣ - وكلف المجلس رئيس المجلس بتوظيف مساعيه الحميدة لإحراز مزيد من التقدم في إطار مشروع النص المتفاوض عليه قبل انعقاد المؤتمر، كما كلفه بدعوة كافة الأطراف المعنية إلى المشاركة في هذه العملية، وبأن يقدم إلى اللجنة الجامعة في المؤتمر تقريراً عن التقدم المحرز.

البيانات

٤ - تكلم ممثل جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن ارتياح اللجنة التحضيرية الكبير لما أنجزته من أعمال شعور مبرر هو في محله. إلا أنه استدرك قائلاً إن بعض أصعب العقبات ما زالت آتية، لأن الفقرات التي لم يُبَتَّ فيها بعد تتناول مسائل ستحدّد طابع النتائج التي سيسفر عنها المؤتمر بالنسبة إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين، بما في ذلك حيّز السياسات العامة، والمسائل المؤسسية، ومسؤولية المؤسسات، والإدارة. وأضاف أن مرونة مجموعته اختُبرت بشأن مسائل متداخلة، كالعولمة ودور الدولة، وكذلك بشأن عدد كبير من المسائل المحددة. وبيّن أن المسائل التي ما زال يجب التوصل إلى اتفاق بشأنها تشمل مسائل تتسم بأهمية إنمائية أساسية بالنسبة إلى مجموعته، وهي مسائل حاسمة بالنسبة إلى دور الأونكتاد المؤسسي وولايته. وقال إنه يجب تسوية هذه المسائل دون المساس بقدرة الأونكتاد على العمل بصورة مستقلة وفعالة وبأسلوب متوازن يراعي دعائم ولاية الأونكتاد الثلاث. وبيّن أن أي حصيلة غير تلك لن تكون مقبولة. وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تولي أيضاً أهمية لإرفاق المرفقات المتعلقة بالموضوع الفرعي الرابع بالنص المتفاوض عليه.

٥ - وبيّن أن المشاورات غير الرسمية التي أُجريت قبل انعقاد المؤتمر بشأن المسائل المعلقة ينبغي أن تكون شفافة تماماً، وأنه ينبغي تناول كافة المسائل المعلقة، وإبلاغ المؤتمر في دورته الحادية عشرة بما قد يتم التوصل إليه من اتفاقات لكي ينظر فيها جميع الأعضاء.

٦ - وقال إنه توجد مسألتان لم تثرهما مجموعته، وهما تتعلقان بإدخال إضافات إلى الفقرات الحالية تنصان على تقديم مساعدة تقنية في مجالين. وبيّن أنه سيتم اقتراح نصهما في الوقت المناسب. وأضاف أن المجموعة تعتزم متابعة مسألة الآليات المالية الابتكارية بأمل التوصل إلى صيغة مقبولة.

٧ - وتكلم ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والصين، فقال إن النص الذي تجري إحالته إلى المؤتمر نص يتسم بأهمية خاصة نظراً إلى أنه سيحدد الاتجاه الذي ستأخذه أعمال الأونكتاد في السنوات الأربع القادمة. وأضاف أنه لن يحرز أي توافق متعدد الأطراف في الآراء إلا إذا تم تناول الاهتمامات والمصالح الرئيسية على النحو الواجب، وإذا كانت جميع الأطراف في موقف يتيح لها إبداء مرونة معيّنة في إطار المسائل المتناولة والصيغة المستخدمة. وبيّن أنه سيتعين على المؤتمر أن يتناول المسائل الهامة المتبقية، بما فيها حيّز السياسة العامة، والإدارة، ومساهمة الأونكتاد في عملية إصلاح الأمم المتحدة، وأعمال المتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، والتعاون فيما بين الوكالات، والتدابير القسرية المتخذة من طرف واحد. وأعرب عن أمله في التمكن من إيجاد عناصر جديدة لإعداد الوثيقة

بأسلوب يُعطي صورة واقعية عن نتائج العولمة والمفاوضات التجارية الدولية، في الوقت ذاته، يضع أيضاً في الاعتبار الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية.

٨ - وتكلم ممثل باراغواي بالنيابة عن البلدان النامية غير الساحلية، فقال إن البلدان النامية غير الساحلية من أشد بلدان العالم فقراً. وكانت الجمعية العامة قد دعت إلى تنفيذ برنامج عمل المآتي: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية (A/CONF.202/3، المرفق الأول)، تنفيذاً فعلياً، وقال إن مشاركة الأونكتاد في ذلك التنفيذ أمر مهم.

٩ - وتكلم ممثل السنغال بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، فقال إن من الأهمية أن يتم الاتفاق على فقرة محكمة بشأن مسألة الدين.

١٠ - وبيّن ممثل الجزائر أهمية إبراز الموضوع الرئيسي للمؤتمر على الصفحة الأولى من النص المتفاوض عليه.

الفصل الثاني

مسائل أخرى

شهادة المنشأ لنظام الأفضليات المعمم

الإجراء الذي اتخذته المجلس

١١ - وافق المجلس على التعديلات المقترحة إدخالها على النموذج (ألف) (Form A) من نماذج شهادة المنشأ لنظام الأفضليات المعمم، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B(S-XXI)/2.

الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

الإجراء الذي اتخذته المجلس

١٢ - إن المجلس، وقد أُبلغ بأن الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ستضطر إلى استعراض الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ قبل المؤتمر بغية مراعاة الموعد النهائي المحدد لتقديم الإطار الاستراتيجي إلى لجنة البرنامج والتنسيق، قد قرر تقديم مشروع إطار استراتيجي للوفود بحلول ١٩ أيار/مايو، وإجراء مشاورات غير رسمية في الأسبوع التالي، وأن تعقد الفرقة العاملة اجتماعاً رسمياً بحلول نهاية شهر أيار/مايو أو في مطلع شهر حزيران/يونيه بهدف الموافقة على النص الذي سيحال إلى لجنة البرنامج والتنسيق بعد اعتماد المؤتمر في دورته الحادية عشرة للنص المتفاوض عليه.

الفصل الثالث

مسائل تنظيمية

إقرار جدول الأعمال

١٣ - اعتمد المجلس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B(S-XXI)/1، وهو كالاتي:

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.
- ٢ - تنظيم أعمال الدورة الحادية عشرة للمؤتمر:
 - (أ) إجراء قرعة لاختيار اسم البلد الذي سيتصدّر ترتيب الجلوس في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر؛
 - (ب) مسائل تنظيمية معلقة.
- ٣ - الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة الحادية عشرة للمؤتمر:
 - تقرير اللجنة التحضيرية.
- ٤ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
 - (أ) الأعمال التحضيرية لقيام الدورة الحادية عشرة للمؤتمر باستعراض قوائم الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)؛
 - (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛
 - (ج) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛
 - (د) الجدول الزمني المؤقت لاجتماعات الجزء المتبقي من عام ٢٠٠٤ ومشروع الجدول الزمني لاجتماعات عام ٢٠٠٥.
- ٥ - مسائل أخرى.
- ٦ - اعتماد تقرير المجلس.

إجراء قرعة لاختيار اسم البلد الذي سيتصدّر ترتيب الجلوس في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر

١٤ - تم، وفقا للممارسة المتبعة، اختيار ترينيداد وتوباغو بالقرعة لتكون أول بلد في التسلسل الأبجدي الذي سيتبع لوضع ترتيبات الجلوس في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر.

**الجدول الزمني المؤقت لاجتماعات الجزء المتبقي من عام ٢٠٠٤ ومشروع
الجدول الزمني لاجتماعات عام ٢٠٠٥**

١٥ - اعتمد المجلس مشروع الجدول الزمني لاجتماعات الجزء المتبقي من عام ٢٠٠٤
ولجزء من عام ٢٠٠٥ (TD/B(S-XXI)/CRP.1) أعيد إصداره فيما بعد تحت الرمز
(TD/B/INF.200/Rev.1).

اعتماد تقرير المجلس

١٦ - أذن المجلس للمقرر بإعداد تقرير المجلس عن دورته الاستثنائية الحادية والعشرين
بإشراف رئيس المجلس.

مرفق

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء في الأونكتاد المبيّنة أدناه:

الاتحاد الروسي	ترينيداد وتوباغو	كوبا
إثيوبيا	تونس	كوت ديفوار
الأرجنتين	الجزائر	الكويت
الأردن	الجمهورية العربية الليبية	كينيا
إسبانيا	الجمهورية التشيكية	لاتفيا
أستراليا	جمهورية ترازيا المتحدة	لبنان
إسرائيل	الجمهورية الدومينيكية	لكسمبرغ
إكوادور	الجمهورية العربية السورية	ليتوانيا
ألمانيا	جمهورية كوريا	مالطة
إندونيسيا	جمهورية مولدوفا	ماليزيا
أنغولا	جنوب أفريقيا	مدغشقر
أوروغواي	الدانمرك	مصر
أوغندا	رومانيا	المكسيك
إيران (جمهورية - الإسلامية)	زامبيا	المملكة العربية السعودية
آيسلندا	زمبابوي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
إيطاليا	سري لانكا	منغوليا
باراغواي	السلفادور	موريتانيا
باكستان	سلوفاكيا	موريشيوس
البحرين	سلوفينيا	موزامبيق
البرازيل	سنغافورة	ميانمار
البرتغال	السنغال	نيبال
بلجيكا	السودان	نيجيريا
بلغاريا	سويسرا	نيكاراغوا
بنغلاديش	الصين	نيوزيلندا
بنما	عمان	الهند
بنن	غابون	هندوراس
بوتان	فرنسا	هونغ كونغ
بوتسوانا	القلبين	هولندا
بولندا	فنزويلا	الولايات المتحدة الأمريكية
بوليفيا	فنلندا	اليابان
بيرو	الكاميرون	اليمن
بيلاروس	كرواتيا	اليونان
تايلند	كندا	

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B(S-XXI)/INF.1.

المراقبون

بروني دار السلام

البوسنة والمهرسك

كازاخستان

الكرسي الرسولي

كمبوديا

٢ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الاتحاد الأفريقي

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

المفوضية الأوروبية

المنظمة الدولية للمجتمعات الناطقة باللغة الفرنسية.

الجزء الرابع
تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته
التنفيذية الخامسة والثلاثين
(جنيف، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)*

* صدر أولاً تحت الرمز A/59/15 (Part IV).

الفصل الأول

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

١ - كان معروضا على المجلس لأغراض نظره في هذا البند:

تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا:
(TD/B/EX(35)/2).

٢ - وتكلم ممثل البرازيل بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فوجه الانتباه إلى شدة المشاكل الإنمائية التي تواجه القارة الأفريقية، والتي تظهرها الإحصاءات التي تتجاوز الحدود بشأن مؤشرات التنمية البشرية مثل العمر المتوقع، ومعدل وفيات الرضع، والالتحاق بالمدارس، وتدني النمو الاقتصادي بسبب شدة الاعتماد على السلع الأساسية، وتدني معدلات الاستثمار ومحدودية التنوع الاقتصادي. وعلى الرغم مما أطلق من مبادرات إيجابية في السنوات الأخيرة مثل إنشاء الاتحاد الأفريقي وإقامة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ظلت المنطقة تواجه تحديات جسيمة تتطلب اهتماما عاجلا بها. والدور الذي يضطلع به الأونكتاد حيوي في إضفاء طابع ملموس للتعهدات بتقديم الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، هذا الدور الذي يتجسد في قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وأدرك أهمية البحوث وتحليل السياسات العامة في التقارير السنوية عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وأعرب عن تأييده لأنشطة الأونكتاد الوارد وصفها في الوثيقة TD/B/EX(35)/2. ودعا إلى تعزيز الأنشطة المتصلة بالهياكل الأساسية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتجارة والاستثمار، والمشاريع المشتركة في مجال المساعدة التقنية مثل البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، هذا البرنامج الذي يقع في إطار جولة الدوحة للمفاوضات التجارية؛ ودعا بخاصة إلى تنفيذ مشروع ”بناء القدرات والربط بين السياسات العامة للتنمية المستدامة القائمة على أساس الموارد“، ومشروع البلدان المنتجة للقطن. وفي هذا الصدد، يلزم تعزيز تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتدابير التخفيف من عبء الديون، على أن يستكمل ذلك بمزيد من إتاحة فرص دخول السوق في البلدان المتقدمة، وتخفيض دعم الزراعة في إطار جولة الدوحة. وحث الأونكتاد على تقديم الدعم التقني اللازم للجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الذي أطلق في ساو باولو.

٣ - وتكلم ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فلاحظ أيضا الإحصاءات التي تتجاوز الحدود بشأن التنمية البشرية في القارة الأفريقية والإدراك المتزايد لدى المجتمع الإنمائي

أنه من غير المرجح أن تبلغ أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية. وأثنى على الأونكتاد لمساهمته البحثية والتحليلية في مجال التجارة وفي التنمية الدولية، وبخاصة بصدد مسائل مثل الفقر، والسلع الأساسية، والديون الخارجية، وتنمية الاستثمار والمشاريع، والخدمات، وحث الأونكتاد في الوقت ذاته على مواصلة ربط أنشطته التي يضطلع بها لصالح أفريقيا بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعلى توجيه استنتاجاته البحثية في مجال السياسة العامة وأنشطته التنفيذية نحو بناء القدرة المحلية في مجالات محددة. وقال إن ما يستحق اهتماما خاصا هو برامج المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد في مجالات البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، والدبلوماسية التجارية، والمبادرات الإقليمية، والسلع الأساسية، والإطار المتكامل. ودعا إلى تقديم مزيد من المساعدة التقنية من الأونكتاد لتحسين كفاءة التجارة، بما في ذلك تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية. ومن شأن دعم المجتمع الدولي للأونكتاد أن يكون حاسما إذا ما أرادت الأمانة أن توسع نطاق ومدى أنشطتها التي تضطلع بها لصالح أفريقيا.

٤ - وتكلم ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي فنصح أمانة الأونكتاد بتبسيط جهودها التي تبذلها في تقديم المساعدة للبلدان الأفريقية، ورحب بالتعاون الوثيق بين أمانة الأونكتاد وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأعضاء اللجنة التوجيهية لهذه الشراكة. ووجهه الانتباه إلى خطة العمل الشاملة التي اتفق عليها الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في القمة الأولى للاتحاد الأوروبي وأفريقيا التي عقدت في القاهرة في عام ٢٠٠٠، وإلى المجموعات الأربع التي قرر الاتحاد الأوروبي وأفريقيا التركيز عليها في حوارهما الذي أجريه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وهذه المجموعات هي: السلم والأمن، وحسن الإدارة، والتكامل والتجارة الإقليميين، والقضايا الإنمائية الرئيسية (الديون، الأمن الغذائي، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز). وكرر الإعراب عن قلق الاتحاد الأوروبي إزاء تناقص حصة المنطقة الأفريقية من إجمالي ما يضطلع به الأونكتاد من تعاون تقني، ودعا أمانة الأونكتاد إلى وضع طريقة واقعية وفعالة لقلب هذا الاتجاه كي تناقش هذه الطريقة في الدورة القادمة للفرقة العاملة. وينبغي أن توجد آليات أقوى لارتجاع المعلومات بين الأعمال التحليلية للأونكتاد وتعاونيه التقني، وينبغي للأمانة أن تبين الطريقة التي تنوي بها بلوغ ذلك الهدف في إطار الولاية الناشئة عن توافق آراء ساو باولو. وينبغي تحسين توزيع الموارد البشرية على أقل البلدان نموا، لا سيما الأفريقية منها. وأبرز مسألة القيود في جانب العرض باعتبارها عنصرا رئيسيا من عناصر عمل الأونكتاد، وأشار في الوقت ذاته إلى أهمية مشاركة الأونكتاد في البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية وفي الإطار المتكامل. وحث الأمانة على تعزيز أنشطتها

لصالح أفريقيا بتقديم المساعدة على نحو متماسك وفعال يفي بالحاجات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للبلدان المتلقية.

٥ - وتكلم ممثل بنن بالنيابة عن أقل البلدان نموا فأعرب عن القلق من احتمال ألا تبلى أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية بسبب هبوط الدخل للفرد الواحد فيها، وقلة التنوع الاقتصادي، وتزايد التهميش. وأكد أهمية عودة الأمم المتحدة إلى القرار الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا والذي عقد في بروكسل في عام ٢٠٠١، وكذلك إلى القرارات التي اعتمدت في محافل دولية أخرى لصالح أقل البلدان نموا ووجه الانتباه إلى المشاكل الرئيسية التي ألمت بأقل البلدان نموا مثل عبء الدين الذي ترزح تحته وحصتها الزهيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وضعف قدرتهم على العرض. وسلم بالمنافع التي تحصل عليها أقل البلدان نموا من برامج التعاون التقني المصممة من أجلها مثل البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، والإطار المتكامل، وبرنامج التدريب التجاري، والدبلوماسية المتعددة الأطراف، وتحسين الموانئ.

٦ - وذكر ممثل جنوب أفريقيا أن الوثيقة TD/B/EX(35)/2 تستجيب لطلبات المجلس التي قدمها في دورته التنفيذية الثانية والثلاثين المعقودة في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣. وقال إنه يدرك العلاقة بين عمل الأونكتاد وعمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولاحظ في الوقت نفسه أن الشراكة الجديدة اعتمدت عددا من خطط العمل التي ينبغي أن تظهر فيما يتصل بأفريقيا من أعمال الأونكتاد في المستقبل. وقد شملت خطط العمل هذه الزراعة، والسياحة، والعلم والتكنولوجيا، وفرص دخول السوق. وقال إن مما يسعد بلده أن يُطلع الأمانة على آرائه بشأن خطط العمل.

٧ - وأعرب ممثل السنغال عن القلق إزاء تناقص حصة أفريقيا من برامج التعاون التقني العالمية التي يضطلع بها الأونكتاد.

٨ - وقال المنسق الخاص لأفريقيا إن أفريقيا لا تزال في الوضع الأسوأ بين القارات من حيث المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. فقد بذلت البلدان الأفريقية جهودا حقيقية لمعالجة أهم التحديات التي تواجه القارة. وأما اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا فهو التعبير عن رغبة حقيقية لدى البلدان الأفريقية في معالجة مشاكل إنمائية أساسية على نحو مفيد ومنطقي. وقد كرر المجتمع الدولي من جانبه تأكيد استعداده لدعم عملية الشراكة الجديدة وذلك في قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. غير أن الوقت الحاضر يشهد نشوء توافق في الآراء يفيد بأنه في ظل الظروف الراهنة لا يرجح أن تبلغ أفريقيا أهدافها الإنمائية للألفية في المستقبل القريب. وقد أكد تقرير الأمين العام للأمم

المتحدة عن تنفيذ الشراكة الجديدة الذي صدر حديثا (A/59/206) الحاجة إلى زيادة المعونة، وتخفيف عبء الديون، والاستثمار الأجنبي، والفرص التجارية. كما ينبغي وجود انسجام أكبر بين السياسات الخارجية بحيث لا يتأثر إحراز تقدم على جبهة بتأخير على جبهة أخرى. وقد أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى التقدم المحرز في تعزيز قدرات أفريقيا ذاتها في مجال حفظ السلم، وكذلك في السير قدما بالآلية الأفريقية للاستعراض من قبل الأقران التابعة للشراكة الجديدة من أجل أفريقيا، وهذه الآلية هي عملية طوعية وافق الزعماء الأفارقة بموجبها على إخضاع معاييرهم للديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحسن الإدارة، والتدبير الاقتصادي لاستعراض يجريه أفارقة آخرون. ووفقا للتقرير، انضم إلى هذه الآلية حتى الآن ٢٣ بلدا يمثلون قرابة نصف مجموع بلدان أفريقيا، وينظر عدد آخر من البلدان في الانضمام إلى تلك العملية.

٩ - وقدمت الوثيقة TD/B/EX(35)/2 إلى الوفود صورة عامة لأنشطة الأونكتاد في الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ولا شك في أن الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة بأسرها في المستقبل سوف تعتمد أيضا على حصيلة الدورة الحادية عشرة للمؤتمر. وفي سياق البحوث الموضوعية وتحليل السياسة العامة، استجاب البرنامج الفرعي لتنمية أفريقيا فعلا لشاغل من الشواغل التي أعرب عنها في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر إزاء استدامة الديون، وسوف تتاح للمجلس فرصة للنظر في هذه المسألة في دورته الحادية والخمسين التي تعقد في تشرين الأول/أكتوبر.

١٠ - وواصلت أمانة الأونكتاد العمل على نحو وثيق مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في ما يتعلق بالمساهمة في حلقات العمل والاجتماعات التي تعقدها لجنيتها التوجيهية. وفي مجال التجارة، جرى التوقيع على المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأفريقي لتنمية القدرة التجارية من أجل الحد من الفقر ومن أجل التنمية البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وسوف يكون الأونكتاد واحدا من الوكالات المشاركة في ذلك المشروع. ويوجد مجال واسع لإجراء استعراض شامل ومتناسك يرمي إلى البحث عن سبل ووسائل لتعزيز الدعم الذي يقدمه الأونكتاد للقارة وذلك بتحديد مجالات الاهتمام لدى البلدان الأفريقية فيما يتعلق ببناء القدرة. وهذا الاستعراض الذي سوف تيسره الأمانة يمكن الاضطلاع به بالتشاور مع المجموعة الأفريقية والبلدان المانحة.

إجراء اتخذته المجلس

١١ - أحاط المجلس علما بتقرير أمانة الأونكتاد الصادر بوصفه الوثيقة TD/B/EX(35)/2.

الفصل الثاني

الأنشطة التي تقتضي من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثانية والأربعين

١٢ - كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على المجلس لأغراض النظر في هذا البند:

(أ) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثانية والأربعين (TD/B/WP/173)؛

(ب) استعراض الفرع الخاص بالأونكتاد من إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (TD/B/WP/L.112).

١٣ - وتكلم ممثل بنن بصفتة رئيس الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الثانية والأربعين فقدم تقرير الفرقة العاملة.

١٤ - ولاحظ ممثل باكستان أن الدورة الثانية والأربعين للفرقة العاملة قد عقدت بعد دورة لجنة البرنامج والتنسيق التي تناولت الإطار الاستراتيجي. وأعرب عن الرغبة في معرفة الهيئة التي سيحال إليها الإطار الاستراتيجي للأونكتاد ومعرفة ما إذا كانت هناك سابقات لهذه الحالة.

١٥ - وتكلم ممثل الأمانة فقال إن الإطار الاستراتيجي للأونكتاد سوف يكون موضع بحث في اللجنة الثانية فاللجنة الخامسة. وهذه الحالة غير مسبقة في الأونكتاد ولكنها بكل بساطة تعتبر نتيجة توقيت الدورة الحادية عشرة للمؤتمر بالنسبة إلى توقيت دورة لجنة البرنامج والتنسيق.

إجراء اتخذته المجلس

١٦ - أحاط المجلس علماً بتقرير الفرقة العاملة، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها الفرقة العاملة، قرر إحالة الإطار الاستراتيجي للبرنامج ١٠ المقترح بشأن التجارة والتنمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

الفصل الثالث

مسائل تنظيمية

إقرار جدول الأعمال

١٧ - أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EX(35)/1. (انظر المرفق الأول لهذا الفصل).

المكتب

١٨ - تألف مكتب المجلس في دورته التنفيذية الخامسة والثلاثين من الأعضاء الذين انتخبوا في دورته الحادية الخمسين وهم:

الرئيس:	السيد شا زوكانغ	(الصين)
نواب الرئيس:	السيد ميشيل آدم	(بلجيكا)
	السيد يوري أفاناسيف	(الاتحاد الروسي)
	السيد شيتساكا شيكازيوا	(زيمبابوي)
	السيد جيسمون كاسري	(إندونيسيا)
	السيدة ميليسا كيهو	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد محمد ولد محمد لين	(موريتانيا)
	السيد لستر ميخيا سوليس	(نيكاراغوا)
	السيد إيفان مورا غودي	(كوبا)
	السيد ميتسونوري نانبا	(اليابان)
	السيد ديميتير ترانتشيف	(بلغاريا)
المقرر:	السيد فرانسوا ليحيه	(فرنسا)

تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة والثلاثين

١٩ - أذن المجلس للمقرر بوضع الصيغة النهائية للتقرير عن دورته التنفيذية الخامسة والثلاثين بإشراف الرئيس.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية الخامسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية

- ١ - إقرار جدول الأعمال.
- ٢ - الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا.
- ٣ - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة.
تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثانية والأربعين.
- ٤ - مسائل أخرى.
- ٥ - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة والثلاثين.

المرفق الثاني

الحضور^(أ)

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس وهي:

السلفادور	أذربيجان
السنغال	الأرجنتين
السويد	الأردن
سويسرا	إسبانيا
الصين	أفغانستان
عمان	ألمانيا
غابون	إندونيسيا
غانا	أوغندا
فرنسا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
الفلبين	أيرلندا
فنلندا	إيطاليا
كوبا	البرازيل
كينيا	البرتغال
لاتفيا	بلجيكا
لبنان	بلغاريا
لكسمبرغ	بنغلاديش
مالي	بنن
ماليزيا	بوتسوانا
مدغشقر	بولندا
مصر	بوليفيا
المكسيك	بيرو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	بيلاروس
موريشيوس	تركيا
نيجيريا	الجمهورية العربية الليبية
هولندا	الجمهورية التشيكية
الولايات المتحدة الأمريكية	الجمهورية الدومينيكية
اليابان	جنوب أفريقيا
اليمن	زامبيا
اليونان	زيمبابوي
	سري لانكا

(أ) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/EX(35)/INF.1.

- ٢ - وكانت الدولتان التاليتان ممثلتين في الدورة بصفة مراقب:
الكرسي الرسولي
كازاخستان
- ٣ - وكانت المنظمتان الحكومتان التاليتان ممثلتين في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
الجماعة الأوروبية
- ٤ - وكانت مؤسسة الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:
مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية
- ٥ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- ٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية (الفئة العامة) التالية ممثلة في الدورة:
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والحرة

الجزء الخامس
تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته
الحادية والخمسين
(جنيف، ٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)*

* صدر أولاً تحت الرمز A/59/15 (Part V).

الفصل الأول

مقدمة

- ١ - عُقدت الدورة الحادية والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وخلال هذه الدورة، عقد المجلس ثماني جلسات عامة هي الجلسات ٩٥٦ إلى ٩٦٣.
- ٢ - وهذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة أُعدَّ وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢ (د-٢٩) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويسجل التقرير على النحو المناسب الإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله (الفصل الثاني)، وموجز المناقشات التي دارت بشأن بنود معينة (الفصل الثالث)، والمسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية (الفصل الرابع).
- ٣ - وسترد في المجلد الثاني من تقرير المجلس عن دورته الحادية والخمسين - الذي سيصدر في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/51/8 (Vol.II) - البيانات التي أدلى بها أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

الفصل الثاني

الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

استنتاجات متفق عليها ٤٧٩ (د-٥١)

إن مجلس التجارة والتنمية،

وقد استعرض تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٤: ربط التجارة الدولية بالحد من الفقر وذلك في إطار استعراضه السنوي لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالجهود التي بذلتها أمانة الأونكتاد في إلقاء مزيد من الضوء، عن طريق ما تقوم به من بحوث وتحليل للسياسات، على العلاقة المعقدة بين التجارة والحد من الفقر وفي زيادة فهم المزيج الصحيح من السياسات الوطنية والعالمية المطلوبة لوضع أقل البلدان نمواً على مسار النمو الاقتصادي المستدام والتنمية ؛

٢ - يسلم بالتحديات الهائلة التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال التنمية والحد من الفقر، والتي تتطلب بذل جهود وطنية ودولية خاصة من أجل التصدي للتخلف والفقر الهائل من حيث عمقهما واستمراريتهما؛ وينبغي أن تركز هذه الجهود على سياسات واستراتيجيات متكاملة تهدف إلى جعل التجارة الدولية محركاً أكثر فعالية للتنمية والحد من الفقر. ويصدق هذا بوجه خاص على أقل البلدان نمواً؛

٣ - يلاحظ مع القلق عدم إحراز تقدم في أقل البلدان نمواً في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية وأهداف برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً. فما زال الفقر في أقل البلدان نمواً ظاهرة جماهيرية على الرغم من العملية الواسعة النطاق والعميقة الخاصة بتحرير التجارة ومن الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في هذه البلدان، ولا سيما في سياق برامج التكيف الهيكلي، منذ الثمانينات؛

٤ - يشدد على الحاجة الملحة إلى اتباع استراتيجيات إنمائية تستجيب للاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً. ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات تخفيف الديون

ودعم المساعدة الإنمائية الرسمية ودعم التدفقات الاستثمارية وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق ووجود نظام تجاري دولي أكثر مواتاة، فضلاً عن إطار اقتصادي كلي محلي مواتٍ من أجل جعل التجارة الدولية تعمل على الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً؛

٥ - يؤكد على الضرورة المطلقة لبناء القدرات في أقل البلدان نمواً، ولا سيما في ميدان التجارة، ويرحب بالإسهامات المقدمة من الشركاء في التنمية بغية زيادة دعمهم المالي لتمكين الأونكتاد من أن يزيد، في حدود ولايته، من إسهاماته في تنفيذ الإطار المتكامل المنقح للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً وذلك في عدد متزايد من البلدان المستفيدة؛

٦ - يوصي، عملاً على تمكين "البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية" من الوفاء على نحو كامل وفعال بالمهام المسندة إليه، بأن تراعى كما ينبغي النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في تخصيص الموارد لهذا البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الجلسة العامة ٩٦٣

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

باء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا تتعلق بقدرة أفريقيا على تحمل الديون

استنتاجات متفق عليها ٤٨٠ (د-٥١)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يرحب المجلس بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد والمعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: القدرة على تحمل أعباء الديون: واحة أم سراب؟" كمساهمة في النقاش المتعلق القدرة على تحمل الديون؛

٢ - يؤكد على أن عبء ديون القارة وضخامتها يشكّلان رادعاً للاستثمار ويضران بتوقعات النمو الاقتصادي واستئصال الفقر، ومن ثم يقتضيان اتخاذ إجراء عاجل نحو إيجاد حل دائم إن كان يراد لأفريقيا أن تحقق تقدماً في بلوغ أهداف التنمية الدولية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية؛

٣ - يرى أن المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي تحسين للإطار الأصلي، ويرحب بمدّ أجل بند البطالان التلقائي لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى

نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كما يرحّب بالإجراءات الدولية الأخرى المتعلقة بقضايا الديون لما فيه صالح البلدان النامية؛

٤ - **يلاحظ** مع القلق أن البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون ما زالت تواجه تحديات هائلة، تشمل ارتفاع مستويات الفقر كما تصورها الأرقام القياسية الاجتماعية - الاقتصادية وارتفاع حالات الإصابة بالأمراض وبخاصة مرض فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا والسل. وما زال عدد كبير من البلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون يواجه صعوبات شديدة في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بخدمة الديون الخارجية وعاد العديد منها إلى مستويات الديون التي يتعذر تحمّلها حتى بعد التخليص من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٥ - **يشدد** على أن القدرة على تحمّل الديون تعتمد على مجال واسع من المتغيرات، ومن ثم ينبغي أن يشمل تحليل القدرة على تحمّل الديون مجموعة شاملة من المتغيرات من بينها عوامل محددة لكل قطر فضلاً عن أوجه الضعف؛ ويرى أن هذا الأمر ينبغي أن يتصدى له المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، قُدمت اقتراحات بجدوى الاستعانة بفريق مستقل من الخبراء؛

٦ - **يحيط علماً** مع القلق ببطء التقدم في تنفيذ المبادرة في بعض الحالات. ولم يواكب التمويل دائماً التكاليف الكلية المقدرة لتخفيف عبء الديون. وتُسهم هذه الأوضاع، بالنظر أيضاً إلى معدلات النمو الاقتصادي الجارية، في المشاكل الحادة التي تواجه الكثير من البلدان الأفريقية في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية، في أي موعد يقرب من عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد تم التشديد على أهمية التخفيف المؤقت لعبء الديون؛

٧ - **يلاحظ** أن أغلبية كبيرة من البلدان الـ ١١ السابقة على اتخاذ القرار هي بلدان أفريقيّة في حالات نزاع وما بعد النزاع وتواجه تحديات خاصة في الحصول على تخفيف لعبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن بين هذه التحديات، الحاجة إلى موارد كبيرة لإعادة تأهيل وتجديد الهياكل الأساسية، وإعادة اللاجئين وإعادة توطينهم، وتصفية المتأخرات الكبيرة المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

٨ - **يرحب** بجهود البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف للنظر في طرق إضافية لتعزيز القدرة على مواصلة تحمّل الديون. بما يشمل العثور على تمويل إضافي لتخفيف عبء الديون. ويشجّع على بذل مزيد من الجهود للتصدي للديون الثنائية والمتعددة الأطراف بطريقة هادفة. وأبرز الإعلان الصادر مؤخراً عن حكومة المملكة المتحدة بأنها

ستسدد ١٠ في المائة من خدمة ديون البلدان الفقيرة المؤهلة، فضلاً عن مقترحات أخرى مبتكرة؛

٩ - **يسلم** بأنه حتى التخفيف الكبير لعبء الديون يحتاج إلى أن يُستكمل بتدفقات إضافية من جميع المصادر. بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأن تخفيف عبء الديون ينبغي النظر إليه في سياق سياسة التنمية ككل، بما يشمل الالتزامات المقدمة لتلبية أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، كتلك الواردة في إعلان الألفية؛ ويشدد على أن تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ينبغي ألا يكون بديلاً عن التدفقات الثنائية للمساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٠ - **يرحب** بإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران المنبثقة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية تعزيز الحكم الصالح، بما يشمل اعتماد نُظم رشيدة لإدارة الديون؛

١١ - **يحيط علماً** بالطرق المبتكرة لتوليد تدفقات إضافية من الموارد للتنمية بغية زيادة مصادر التمويل الرسمية؛

١٢ - **يؤكد** على المسؤولية المشتركة لكل من الدائنين والمدينين في منع وتسوية حالات الديون التي يتعذر تحملها وأهمية توجيه الموارد التي يحررها تخفيف عبء الديون إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مطردتين أكبر يتفقان مع بلوغ أهداف التنمية الدولية. بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية؛ ويشدد على أنه لكي تتمكن البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية، من المهم مراعاة الحاجة إلى تحقيق توازن صحيح بين أولويات التنمية الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية؛

١٣ - **يشدد** على أن مسألة القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل في البلدان المتوسطة الدخل ما زالت تثير القلق، ويحيط علماً بنهج إيفيان الجديد الذي يأخذ به نادي باريس لمعاملة الديون في بلدان أخرى غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٤ - **يوافق** على ضرورة أن يواصل الأونكتاد، في إطار ولايته، توفير التحليل والمشورة في مجال السياسة العامة بشأن التنمية الأفريقية، ودعم البلدان الأفريقية في مسعاها لتنفيذ برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبلوغ أهداف التنمية الدولية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية.

الجلسة العامة ٩٦٣

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها

المقرر ٤٨١ (د-٥١)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالمعلومات المقدمة في التقرير المتعلق باستعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد (TD/B/WP/172 و Add.1 و Add.2)، ويطلب إلى الأمانة أن تستمر في تحسين عرض المعلومات المتعلقة بتخصيص مساهمات الصندوق الاستثماري في مختلف المناطق والمجالات المواضيعية؛

٢ - يحيط علماً بالمعلومات التي قدمتها الأمانة بشأن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للتعاون التقني التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخمسين التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ المقرر ٤٧٨ (د-٥٠)؛

٣ - يعرب عن تقديره للمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على مساهماتهم في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ويدعوهم إلى مواصلة المساهمة حتى يتمكن الأونكتاد من الاستجابة للطلب المتزايد على التعاون التقني؛

٤ - يعرب عن الحاجة إلى ضمان توزيع الموارد بصورة أكثر إنصافاً فيما بين مناطق البلدان النامية في إطار عملية التنفيذ الإجمالية للتعاون التقني؛

٥ - رغم حدوث بعض التحسن مؤخراً في تنفيذ مشاريع التعاون التقني لفائدة أقل البلدان نمواً، وهو ما يتفق مع ما جاء في الفقرة ٥ من مرفق المقرر ٤٧٨ (د-٥٠)، يحث الجهات المانحة والأمانة على مواصلة جهودها، مستندة في ذلك إلى الاستنتاجات ذات الصلة التي انتهت إليها مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر؛

٦ - يؤكد من جديد أهمية مواصلة تنفيذ استراتيجية التعاون التقني بهدف تحسين عملية تقديم خدمات الأونكتاد في مجال التعاون التقني، وفقاً للمقرر ٤٧٨ (د-٥٠) ولتوافق آراء ساو باولو؛

٧ - يحيط علماً باستنتاجات الأمانة وتوصياتها الواردة في الوثيقة

TD/B/WP/172؛

٨ - يطلب إلى الأمانة أن تتعاون مع الجهات المانحة والمستفيدة في مواصلة نشر مضمون استراتيجية التعاون التقني، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالأنشطة والوسائل التنفيذية للأونكتاد؛

٩ - يطلب إلى الأمانة أن تنظر في الآثار المحتملة لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر على الاستراتيجية الجديدة للتعاون التقني؛

١٠ - يحيط علماً بالتعاون القائم بين الأونكتاد ومنظمات دولية وإقليمية أخرى، ومع شركاء إثنين، منهم القطاع الخاص والمجتمع المدني، في عدة أنشطة يقوم بها الأونكتاد في مجال التعاون التقني، ويطلب إلى الأمانة أن تواصل جهودها في هذا الصدد، وفقاً للفقرة ١١ من توافق آراء ساو باولو.

الجلسة العامة ٩٦١

١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، واستعراض التقدم المحرز في هذا التنفيذ، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة

١ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٦١ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بالتقرير المقدم من الأمانة بشأن هذا البند (TD/B/51/5).

التقرير الذي أعده رئيس مجلس التجارة والتنمية عن مشاركته في الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية

٢ - في الجلسة نفسها، أحاط المجلس علماً بتقرير رئيس المجلس. (للاطلاع على البيانات التي جرى الإدلاء بها في إطار هذا البند، انظر (TD/B/51/8 (Vol. II)).

التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٣ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٥٧ المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بالتقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/51/2) و Corr.1) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٧/٤٤٥، تقرر أن يشمل تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة عن دورته الحادية والخمسين سرداً للمداولات التي جرت بشأن هذا البند.

تقرير عن شراكات الأونكتاد الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة خلال دورته الحادية عشرة

٤ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٦١ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بتقرير الأمانة عن هذا البند (TD/B/51/CRP.3).

جلسة استماع مع المجتمع المدني، القطاع الخاص

٥ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٦٢ المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بالموجز المقدم من الرئيس عن المناقشات التي أُجريت في إطار هذا البند (TD/B/51/L.3).

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثالثة والأربعين، المعقودة في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٦ - في الجلسة نفسها، أحاط المجلس علماً بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها الثالثة والأربعين (TD/B/WP/176 و Corr.1)، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها للفرقة العاملة بشأن "استعراض برنامج عمل الأونكتاد لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في ضوء النتائج التي تمخضت عنها الدورة الحادية عشرة للمؤتمر"، و "متابعة تقييم برنامج الأونكتاد للتجارة والبيئة والتنمية" و "خطة التقييم".

التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي السابع والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٧ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٦٢ المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السابعة والثلاثين المعقودة في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/59/17).

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته السابعة والثلاثين (جنيف، ٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

٨ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٦١ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته السابعة والثلاثين (ITC/AG(XXXVII)/200).

التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وأثر هذه الدورات

٩ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٦١ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بالتقرير المقدم من الرئيس بشأن هذا البند. (للاطلاع على البيانات التي جرى الإدلاء بها في إطار هذا البند، انظر (TD/B/51/8 (Vol. II).

الفصل الثالث

موجزات المناقشة التي أجراها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف - الجزء الرفيع المستوى: متابعة نتائج الدورة الحادية عشرة للمؤتمر: التطورات الجديدة الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية

ملخص مقدم من الرئيس*

١ - عرض الموظف المسؤول عن الأونكتاد مذكرتي معلومات أساسية أعدتهما الأمانة (TD/404 و TD/B/51/6) وقدم أيضاً استعراضاً شاملاً عن مراحل تطور دور الجنوب في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، والفرص المتاحة حالياً للبلدان النامية والتحديات التي تواجهها في سياق الجغرافيا التجارية الجديدة المتطورة، والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تعزيز التجارة والتعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين الجنوب والجنوب.

الاتجاهات السائدة والآثار المترتبة

٢ - يُعد الاتجاه نحو جغرافيا تجارية جديدة ظاهرة تحظى بالترحيب وتبشر بنوع من التفاؤل فيما يتعلق بأداء البلدان النامية في التجارة الدولية. فالاتجاه الطويل الأجل يشير بوضوح إلى زيادة نصيب البلدان النامية في التجارة والاستثمار العالميين، وإلى أن نصيب التجارة بين الجنوب والجنوب في إطار تلك العملية سيستمر في الارتفاع. وثمة ثلاثة محددات واتجاهات مترابطة رئيسية تشكل الجغرافيا التجارية الجديدة وهي: ازدياد دور وأهمية البلدان النامية، وبالتالي ازدياد تنميتها، من أجل تحريك التجارة والنمو؛ وبلوغ حجم التعاون التجاري والاقتصادي بين الجنوب والجنوب إلى مستوى حاسم ونمو هذا التعاون بقوة؛ وتغير سياق الترابط بين الشمال والجنوب وشروط التعامل، بالإضافة إلى تغير العلاقات الاقتصادية لبلدان الجنوب مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣ - بيد أنه من اللازم تحري الحذر الواجب في استخدام مفهوم الجغرافيا التجارية الجديدة وتجنب التوقعات غير الواقعية فيما يتعلق بنطاق هذه الجغرافيا وتأثيرها. وفي حين أن هذه الاتجاهات المحددة في تقارير الأمانة صالحة في حد ذاتها بقدر كبير للمساعدة في تحديد مسار حاسم للبلدان والمناطق النامية، فمن المهم أيضاً أن يوضع في الاعتبار أن كثيراً من البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، تبدو أنها لا تساهم بقدر يُعتدّ به في هذا

* أدرج في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة بموجب مقرر المجلس المتخذ في جلسته العامة الختامية (٩٦٣).

الاتجاه الإيجابي، بل إن بعضها يفقد نصيبه في السوق؛ وأن الفقر والتهميش ما زالا قائمين، ولا سيما خارج أقطاب النمو.

٤ - ولذلك قيل إن الوقت لم يحن بعد لإعادة كتابة مناهج الجغرافيا التجارية الدولية. فالتفاوتات القائمة فيما بين بلدان الجنوب في أدائها ينبغي مراعاتها في التحليلات المقبلة من حيث كل من الفرص المتاحة والتحديات القائمة. ويجب بذل جهود منهجية، بما فيها جهود من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي تقود الدينامية التجارية والاستثمارية للجنوب، من أجل تكرار التجارب الناجحة في البلدان المتخلفة، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأوجه القلق الخاصة لدى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تستحق اهتماماً خاصاً. ويجب وضع استراتيجيات لضمان الحفاظ على الدينامية الواضحة في بعض بلدان الجنوب وجعلها ذات أثر مضاعف إيجابي في جميع البلدان النامية.

التجارة بين الجنوب والجنوب في سياق الجغرافيا التجارية الجديدة

٥ - إن النمو في التجارة بين الجنوب والجنوب قد قادته بشكل خاص شرق آسيا - أي الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في البداية ثم في وقت أحدث الصين، التي يجلب اقتصادها الداخلي المزدهر واردات من كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ويؤدي أيضاً ارتفاع مستوى الطلب في الصين إلى رفع أسعار كثير من السلع الأساسية ويمكن بلداناً نامية أخرى من اغتنام فرص كبرى جديدة في مجال التصدير. إذ يتم في آسيا ثلثا التجارة بين الجنوب والجنوب. أما في أماكن أخرى - في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا - فقد كان من الأصعب التحول من أنماط التجارة "التقليدية" بدرجة أكبر بين الشمال والجنوب.

٦ - غير أن عمليات التكامل الإقليمي قد اكتسبت زخماً في هذه المناطق أيضاً. وعلى سبيل المثال، ففي أمريكا اللاتينية، التي لها تاريخ طويل من التعاون الإقليمي ودون الإقليمي المثمر، يجري حالياً وضع ترتيبات للتكامل الاقتصادي بطريقة تتفق ومبدأ "الإقليمية المنفتحة". ويبدو أن النتائج مشجعة، كما أن العلاقات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية تغطي حالياً حجماً كبيراً من صادرات المصنوعات. وتدفع المنطقة الأفريقية نحو إنشاء ترتيبات للتكامل مثل الأسواق الداخلية المشتركة، التي تتيح فرصة فريدة لتعميق التجارة بين الجنوب والجنوب على أساس إقليمي ودون إقليمي.

الخيارات المتاحة في مجال السياسة العامة من أجل تحسين التجارة بين الجنوب والجنوب

٧ - يتمثل التحدي الحقيقي الذي تواجهه البلدان النامية في تحديد ودراسة المزيد من المقترحات العملية المتعلقة بالتعاون بين الجنوب والجنوب. فالمسؤولية الأولى عن زيادة التجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب تقع على عاتق كل بلد من البلدان النامية. ويتعين على هذه البلدان أن تضع وتنفذ أفضل مزيج من السياسات يحقق حفز النمو الموجه نحو التصدير، وجذب وضمان الاستثمار (الداخلي والخارجي) وتعزيز دمج هذه البلدان بشكل أكبر في النظام التجاري الدولي. وفيما يتعلق بالسياسة التجارية، تدعو الحاجة إلى الموازنة الصحيحة من أجل تحقيق تحرير التجارة بشكل تدريجي ومنظم - مما سيشجع حافزاً أكبر للمنافسة أمام الشركات المحلية دون عرقلة حق أي حكومة في التنظيم. ويُعد دور مؤسسات الأعمال الصغيرة مهماً أيضاً في تعزيز التجارة والتعاون بين الجنوب والجنوب.

٨ - توجد عدة طرق مفتوحة أمام البلدان النامية لحفز التجارة بين الجنوب والجنوب، مثل اتخاذ تدابير لخفض مستوياتها المتعلقة بحماية الحدود، بما في ذلك منح أفضليات تجارية لبلدان نامية أخرى، سواء مُنحت بصورة أحادية أو في إطار متفاوض بشأنه (مثل النظام الشامل للأفضليات التجارية)؛ وتقديم أفضليات تجارية خاصة بأقل البلدان نمواً؛ وتحرير التجارة إقليمياً في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة فيما بين البلدان النامية أو بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٩ - والاتفاقات التجارية الإقليمية بين الجنوب والجنوب تتيح الفرصة أيضاً للحكومات من أجل وضع حلول للتحديات القانونية والتنظيمية وتحديات "ما وراء الحدود" التي تنشأ أيضاً في السياق المتعدد الأطراف - على سبيل المثال، سلامة المنتجات والمعايير الصحية وغيرها من العقبات غير المتعلقة بالتعريفات، بالإضافة إلى الحواجز التي تعترض الدخول إلى الأسواق. وثمة طريق آخر يتمثل في تحرير المنتجات التي تحظى باهتمام متبادل في سياق مفاوضات الدوحة الجارية تحريراً متعدد الأطراف يقوم على مفهوم الدولة الأولى بالرعاية.

١٠ - وفضلاً عن ذلك، وبالإضافة إلى التجارة، ينبغي أن يشهد التعاون الاقتصادي بين الجنوب والجنوب مزيداً من التدفقات الاستثمارية، مع مراعاة كون معظم البلدان النامية من غير مصدري رؤوس الأموال. وفي الوقت نفسه، وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني نقصاً من حيث العرض ويتركز في بلدان نامية قليلة، فثمة حاجة إلى وضع استراتيجيات إنمائية تعتمد على الوفورات المحلية أو الإقليمية وعلى الاستثمار.

١١ - وأحد المجالات الممكنة للتعاون بين الجنوب والجنوب تحقيق التكامل عن طريق المواءمة بين القوانين والأطر التنظيمية الوطنية، بما فيها تلك المتعلقة بقضايا الشركات وسياسة

المنافسة. وباستطاعة البلدان النامية أيضاً أن تحقق مكاسب من المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بتيسير التجارة، كجزء من جولة الدوحة، شريطة أن تتاح لها الموارد اللازمة لتغطية التكاليف المتعلقة بهذا التيسير.

١٢ - وثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز التعاون الأفريقي بين الجنوب والجنوب وإقامة أو تعزيز شراكات استراتيجية للبلدان النامية. وللمؤسسات التجارية والمالية والإئتمانية الدولية أدوار مهمة أيضاً، بما في ذلك دورها كمقدمة للتمويل من أجل التنمية، وللمساعدة التقنية، وللدعم من أجل بناء القدرات. وقد تُكيف نُهجها في مجال السياسة العامة لتدعم التعاون بين الجنوب والجنوب.

١٣ - غير أن الزيادات في أسعار النفط مؤخراً وازدياد طلب بلدان الجنوب على الطاقة يسهمان في زيادة الترابط فيما بين البلدان النامية. لذا فمن أجل ضمان الاستمرارية والتنوعية للنمو والتنمية في بلدان الجنوب، تقتضي إدارة هذا الترابط المتزايد عمقاً زيادة التعاون فيما بين البلدان النامية.

تدابير تكميلية من جانب الشمال لترويج التجارة بين الجنوب والجنوب

١٤ - ينبغي النظر إلى التجارة بين الجنوب والجنوب في سياق الترابط المتزايد بين الشمال والجنوب، كما ينبغي دعم هذه التجارة بتدابير تكميلية من جانب البلدان المتقدمة الشريكة. وأشار إلى أن الحواجز التجارية وبعض الممارسات المشوّهة للتجارة والموانع للمنافسة تعرقل التجارة بين الجنوب والجنوب. وأعرب بعض المشتركين عن رأي مفاده أن كثيراً من التدابير والسياسات يمكن أن تضطلع بها البلدان المتقدمة في تعزيز التجارة بين الجنوب والجنوب، وتعزيز القدرة المتصلة بالعرض والتنوع في البلدان النامية، وزيادة التدفقات الاستثمارية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

١٥ - ونظراً إلى ازدياد أهمية الجنوب كمصدر هام لنمو ودينامية الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، أشار البعض إلى أن من المصلحة الذاتية المستنيرة لبلدان الشمال أن تعطي، في سياساتها الوطنية وتنسيقها للسياسات، وزناً أكبر للمصالح التجارية والإئتمانية للبلدان النامية.

المساعدة الإئتمانية الرسمية

١٦ - لقد حدث تطور إيجابي مؤخراً يتعلق بحركة تصاعدية لتدفقات المساعدة الإئتمانية الرسمية. فخلال السنتين أو السنوات الثلاث الماضية، حدثت زيادة في مستوى المساعدة الإئتمانية الرسمية الإجمالية، ولو أن هذه الزيادات لا تكفي لبلوغ الأهداف الإئتمانية للألفية. وباستطاعة تدفقات المساعدة الإئتمانية الرسمية أن تساعد في بناء القدرة على العرض وتحسين

القدرة على المنافسة، مما ييسر تكرار التجارب الناجحة في البلدان التي تخلفت عن غيرها والقيام أثناء ذلك بدمجها على نحو أوثق في النظام التجاري العالمي.

حيز السياسات

١٧ - تضمنت نتائج ساو باولو تفسيراً عملياً ومتوازناً لحيز السياسات في سياق تطبيق تدابير سياسات مختلفة على أساس التجربة الملموسة لما نجح في بلد ما أو لم ينجح. وتكتسب الحاجة إلى التنوع في وضع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أهمية خاصة في تمكين البلدان التي تختلف فيها الأوضاع الأولية ومستويات التنمية من أن تواجه بفعالية تحديات النمو والتنمية الاقتصادية المطردين في اقتصاد عالمي سريع التغير.

مسؤولية الشركات

١٨ - برزت الشركات عبر الوطنية، على مر السنين، كجهات فاعلة رئيسية في النظام الاقتصادية والتجارية العالمية، فضلاً عن تأثيرها على وتيرة ونوعية عملية تنمية البلدان النامية. وفي الوقت ذاته، استفادت هذه الشركات أيضاً استفادة كبرى من هذا التحول. وأشار كثير من المتكلمين إلى أهمية وفاء الشركات بالتزاماتها الإنمائية المناظرة، لا من حيث الاتفاقات الخطية فحسب بل أيضاً في السياق الاجتماعي والبشري الأوسع نطاقاً. وهناك أمثلة قائمة على الإطارات الطوعية مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة ومبادئ سوليفان العالمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات. ولكن أعرب عن رأي مفاده أن هذه الإطارات تحتوي على بعض الفجوات التي يتعين سدها. ومن المهم أيضاً ضمان ألا تكون معايير ومتطلبات بلد الموطن بمثابة مثبطات تحمل الشركات عبر الوطنية على إقامة أعمالها في البلدان النامية أو الاستعداد منها.

القضايا المتصلة بالأمن وتجارة البلدان النامية

١٩ - أدى الإرهاب إلى أوجه قلق أمنية متزايدة، وأعرب عن بعض أوجه القلق من أن التدابير المتصلة بالأمن لها تأثير تقييدي على قدرة البلدان النامية على المتاجرة بالسلع والخدمات.

دور الأونكتاد

٢٠ - جرى التسليم بأهمية العمل الموضوعي للأونكتاد وقيّمته العملية في تحليل وتفسير الجغرافيا التجارية الجديدة الناشئة من وجهة نظر إنمائية. ويحتوي التقريران العاليا الجودة اللذان أعدتهما أمانة الأونكتاد عن هذا البند (TD/404 و TD/B/51/6) على تحليلات ومناظير

جديدة، فضلاً عن استراتيجيات عملية. وجرى تشجيع الأونكتاد على القيام، لدى مواصلة بحثه وتحليله بشأن هذه القضية، بإلقاء نظرة تصنيفية على الأداء التفاضلي في البلدان النامية ومواصلة وضع نُهج استراتيجية لتعزيز التجارة بين الجنوب والجنوب في السياق الشامل للجغرافيا التجارية الجديدة. وإن أحد التحديات التحليلية هو تقرير ما إذا كانت التطورات الحالية تبشر بتغيير حاسم أو نوعي في الحالة الاقتصادية للجنوب. وينبغي أن تتجلى في هذا العمل مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة.

٢١ - واقترح أن ينظر الأونكتاد في تأثير تزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة المتضمنة مكونات استثمارية، وأن يبحث تأثير تعددية هذه الاتفاقات على تدفقات الاستثمار من الشمال إلى الجنوب. كذلك يُتوقع من الأونكتاد، بوصفه جهة الوصل فيما يتعلق بالتنمية والتجارة والاستثمار في منظومة الأمم المتحدة، أن يساهم في بناء الثقة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وأن يؤدي دوراً تكميلياً، لا سيما من حيث المساعدة التقنية، وبخاصة في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب. وينبغي للأونكتاد، وهو يقوم بذلك، أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع منظمات دولية أخرى مختصة، بما في ذلك اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ومنظمات الجنوب.

المشاركون

٢٢ - نظر المجلس في البند ٢ من جدول الأعمال أثناء الجزء الرفيع المستوى في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ودارت المناقشة في ثلاث جلسات تفاعلية ويسرّها عدد من الممثلين الرفيعي المستوى وكبار المناقشين، بمن فيهم: سعادة الأنور ابل أرجونا راناتونغا، نائب وزير الصناعة والسياحة وترويج الاستثمار (سري لانكا)؛ وسعادة الدكتور زياد بهاء الدين، رئيس الهيئة العامة للاستثمار (مصر)؛ وسعادة السيد رودولفو سيفيرينو، المستشار الرئاسي بشأن التجارة والتنمية، وزارة الخارجية (الفلبين)؛ والسيد ريتشارد و. بيهريند، مدير مكتب الشؤون الاقتصادية والإئتمانية، مكتب شؤون المنظمات الدولية، وزارة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ والسفير صمويل أميهو (بنن)؛ والسفير كارلو تروجان (المفوضية الأوروبية)؛ والسفير هارديب سينغ بوري (الهند)؛ والسفير شوتارو أوشيما (اليابان)؛ والسفير غيان شاندرأ أشاريا (نيبال)؛ والسفير بيتر باليس (هنغاريا)؛ والسفير رانسفورد سميث (جامايكا)؛ والسفير جوزيف أيلوغو (نيجيريا)؛ والسفيرة إليزابيث أستيتي (بيرو)؛ والسيدة فيرجينيا كرام - مارتوس (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)؛ والسيد مارتن خور (شبكة العالم الثالث).

باء - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: اتساق السياسات العامة، والاستراتيجيات الإنمائية، والاندماج في الاقتصاد العالمي

موجز مقدم من الرئيس*

١ - تناول النقاش الاتجاهات والتوقعات الحالية في الاقتصاد العالمي، ولا سيما الحالة في البلدان النامية. وأشارت الوفود إلى ما للانتعاش الحالي من آثار مفيدة على العالم النامي برمته، مثلاً عن طريق زيادة الطلب على السلع الأولية، ولكنها أعربت أيضاً عن قلقها من أن الانتعاش ليس متوازناً وأن نمو دخل الفرد لا يزال منخفضاً جداً في أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، مما يغذي الشكوك في قدرة هذه البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

٢ - ولا يزال أيضاً عدد من البلدان النامية الأخرى في وضع ضعيف جداً فيما يتعلق بتطورات أسعار السلع الأساسية والوصول إلى الأسواق المالية الدولية. وينبغي ألا تحجب التحسينات التي طرأت مؤخراً على الوضع الاقتصادي لهذه البلدان حقيقة أنه لا يزال يوجد كثير من المشاكل الهيكلية التي يتعين إيجاد حل لها في كثير من البلدان، مثل البطالة، وعدم المساواة في توزيع الدخل، والديون الخارجية، وانخفاض مستويات الاستثمار.

٣ - وأعربت وفود كثيرة عن شكوكها في إمكانية استمرار النمط الحالي لنمو الاقتصاد العالمي، ولا سيما اعتماده على حدوث مزيد من النمو في الولايات المتحدة، ولكن التطور الأخير الذي جرى في آسيا قد يساعد على تصحيح هذا الاختلال نوعاً ما. ومن الأسباب الأخرى التي تدعو أيضاً إلى استمرار توخي الحذر فيما يتعلق بآفاق النمو القصير الأجل زيادة أسعار النفط وعدم اليقين بشأن أسعار الصرف. وإذا لم تُعكس أوضاع أسعار النفط بسرعة، فقد تواجه البلدان النامية المستوردة للنفط، وبخاصة أقلها نمواً، صعوبات إضافية، وقد تحتاج إلى المساعدة.

٤ - وفي حين أنه يمكن لتزايد الترابط أن يفيد الاقتصاد العالمي، فإن حدوث تباطؤ متزامن في الولايات المتحدة وآسيا إذا لم يعادله نمو في المراكز الاقتصادية الكبرى الأخرى، قد يشكل تهديداً خطيراً للنمو العالمي. والتطورات الأخيرة في السوق العالمية للنفط مثال على الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تترتب على الإجراءات المتخذة أو الأحداث الجارية في أحد البلدان في ظل اقتصاد عالمي شديد الترابط. وأشار أيضاً إلى أن تقلبات أسعار النفط، شأنها شأن تقلبات أسعار السلع الأولية الأخرى، يمكن أن يكون لها آثار سلبية على البلدان المصدرة أيضاً.

* أدرج في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة بموجب مقرر المجلس المتخذ في جلسته العامة الختامية (٩٦٣).

٥ - ولا تزال التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أطلقتها العولمة تشكل تحدياً كبيراً للكثير من البلدان النامية التي لا تتمتع دائماً بالقدرة على مواجهة تبعاتها. فلا يزال كثير منها يعاني من مشاكل حمة، منها الفقر، والافتقار إلى الموارد المالية، وعبء ثقيل من الديون، بل وفي بعض الحالات تدفق صاف للموارد إلى الخارج. كما أن تدهور معدلات التبادل التجاري، وزيادة المخاطر المالية، وانخفاض مستويات التطور التكنولوجي قد اعتُبرت عقبات كبيرة.

٦ - ويشكل إدخال تحسينات على الإدارة الوطنية أمراً مهماً لمعالجة هذا الوضع، ولكن المجموعة الحالية من القواعد العالمية قد تقلل الخيارات المتاحة أمام البلدان النامية لإدارة عمليات التحرير الاقتصادي والاندماج إدارة فعالة.

٧ - والنمو المستدام في جميع أنحاء العالم النامي يشكل مصلحة مشتركة لجميع البلدان. كما أن النمو الاقتصادي وفرص التجارة المتاحة أمام الاقتصادات الأكثر تقدماً تتوقف، في الأجل الطويل، على التوسع في الطاقة التصنيعية وفي الأسواق في البلدان الأفقر. وربما يتعين البحث عن طرق جديدة على الصعيد الدولي لضمان قدرة البلدان المنخفضة الدخل، وبخاصة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء وكافة فئاتها السكانية، على جني فوائد أكبر من توسيع التجارة الدولية، وزيادة سرعة النمو في المناطق المتقدمة من العالم ومناطق أخرى من العالم النامي، ومن العولمة بشكل أعم.

٨ - ويلزم إيجاد حلول سياساتية متعددة الأطراف، وكذلك داخلية، لضمان جعل البيئة التجارية داعمة حقاً للتنمية السريعة. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من تحسين التنسيق بين السياسات الإنمائية الرامية إلى تيسير التمويل الإنمائي، وزيادة الدعم التقني والمالي المقدم إلى البلدان النامية، وتحسين البيئة الاقتصادية الدولية لكي تتمكن البلدان النامية من إجراء إصلاحات اقتصادية فعالة تتمشى مع أوضاعها الوطنية.

٩ - وينبغي لأي نهج شامل يهدف إلى التصدي لهذه التحديات الإنمائية أن يكون متمحوراً حول الناس، ومحترماً للحاجة إلى وجود حيز ملائم للسياسات الاقتصادية على الصعيد الوطني، وشاملاً لإدارة سليمة للعولمة، وأن يشمل هياكل لاتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية تتسم بالشمول والشفافية. وينبغي أن يكون هدفه تحسين الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا؛ وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما فيها الشركات عبر الوطنية؛ وضمان التمويل الإنمائي الكافي والمبتكر. وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، يرحب بالمقترحات الجديدة التي جرى تقديمها مؤخراً لمواصلة تخفيف عبء الديون على البلدان

النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، وبذل المزيد من الجهود لزيادة كم المعونات ونوعيتها وفعاليتها.

١٠ - واعتُبر الإحساس بتقاسم المسؤولية أمراً أساسياً ليس فقط للتعاون الإنمائي والجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية البشرية، ولكن أيضاً لمكافحة الفقر والإرهاب والفساد. ففي عالم مترابط، يمكن أن يسهم ذلك كثيراً في الأمن العالمي.

١١ - وأحد المواضيع الرئيسية الأخرى التي تناولها النقاش "اتساق السياسات العامة والاستراتيجيات الإنمائية وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي". وقد أثري النقاش بفعل العمل التحليلي الوارد في تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٤، واجتماع مداولة مع الخبراء بشأن موضوع "آثار أسعار الصرف على التجارة وانعكاساتها على النظامين التجاري والمالي الدوليين".

١٢ - واتفقت وفود كثيرة على أنه، في ظل عدم وجود نهج متسق بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية، يمكن لعدم تقييد تدفق رؤوس الأموال أن يهدد، بسبب تأثيره في أسعار الصرف، القدرة التنافسية الدولية للشركات والاستثمار الإنتاجي في البلدان النامية، وأن يكون له بالتالي تأثير عميق في آفاق تجارتها ونموها.

١٣ - والدعوة إلى تحسين الاتساق المنهجي دعماً للتنمية تعود إلى الوقت الذي تم فيه إنشاء النظام الاقتصادي الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية. وفي العالم المترابط القائم اليوم، يجب على جميع البلدان أن تضع في اعتبارها بقدر أكبر ما يمكن أن يتعرض له غيرها من آثار ناجمة عما تتخذه من إجراءات. وعلى الاقتصادات الرائدة مسؤولية خاصة في هذا الشأن، نظراً إلى أن سياساتها تؤثر على النظام الاقتصادي العالمي بكامله وعلى استقراره.

١٤ - ويتحتم على البلدان النامية أن تضع سياسات على الصعيد الوطني تحسّن مناخ الاستثمار الخاص وجو المخاطرة بإنشاء مشاريع، ولكن لا يمكن إلا في ظل نظام اقتصادي دولي متسق أن تنجح زيادة الانفتاح على التجارة وعلى التدفقات المالية الدولية في مساعدة البلدان النامية على إنشاء دائرة حميدة بين التمويل الخارجي والاستثمار الداخلي والصادرات.

١٥ - وزيادة الاتساق بين العمليات والمفاوضات الدولية في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا من جانب الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والمختلفة من الجانب الآخر يمكن أيضاً أن تسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

١٦ - والأمل كبير في أن تسفر المفاوضات الرامية إلى إنجاز برنامج عمل الدوحة عن التوصل إلى نظام تجاري منصف متعدد الأطراف، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الدولي، وهيئة الأوضاع لتحقيق تنمية مستدامة، بما في ذلك وضع قواعد عادلة للتجارة في السلع والخدمات، والوصول إلى كافة الأسواق دون تشويه. وقد دُعيت البلدان المتقدمة إلى مواجهة الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية في اقتصاداتها والتخلي عن الحماية.

١٧ - ويمكن أن تؤثر العوامل الاقتصادية - الكلية على القدرة التنافسية للشركات في البلدان النامية. وتلك هي الحال بصفة خاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة التي تشكل عاملاً رئيسياً للاستثمار الداخلي، وأسعار الصرف التي تشكل عاملاً رئيسياً في الأداء التجاري. وحذرت بعض الوفود في هذا السياق من أنه حتى لو قامت بعض البلدان الأكثر تقدماً باستخدام حيزها السياسي لتثبيت أسعار صرف عملاتها عند مستويات منخفضة عن عمد، فلا يمكن التوصية باستخدام هذا الحيز السياسي في جميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

١٨ - وقد صار واضحاً أن الانخفاضات الحادة في قيمة العملات، التي تحدث عادة في أحوال الأزمات، قد لا تحقق الزيادة المرجوة في القدرة التنافسية للشركات المحلية من حيث التكلفة، بل إنها قد تؤدي إلى ضغوط لتطبيق الحماية وتخفيض قيمة العملة من أجل المنافسة، مع ما يصحب ذلك من مخاطر على الاقتصاد العالمي. ولذلك، فقد يكون من المفيد البحث عن حلول على الصعيدين الإقليمي والعالمي للحد من تقلبات أسعار العملات.

١٩ - وأثناء الدورة غير الرسمية، رأى أعضاء أفرقة المناقشة أن تأثير التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية أقوى عموماً بكثير في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة، وأكدوا أن من الصعب التكيف مع تقلبات أسعار الصرف على الصعيد القطري. وينبغي مع ذلك الاعتراف، بأن الآثار المترتبة على رفع قيمة أسعار الصرف في إطار الاتفاقات الإقليمية للتكامل يمكن أن تكون حادة بشكل بارز. وهناك أيضاً بعض التحفظات على إمكانية انضمام معظم بلدان العالم النامي إلى ترتيبات التكامل النقدي الإقليمية، لأن هذه الترتيبات تتطلب موارد واستعداداً لاستخدامها بغرض تثبيت أسعار الصرف الإقليمية.

٢٠ - وأشارت بعض الوفود إلى أن اتساق السياسات العامة في إدارة العولمة من أجل التنمية يتطلب أيضاً مشاركة أوسع وأقوى من البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية ووضع المعايير على الصعيد الدولي.

٢١ - ويمكن النظر إلى الوضع الراهن في سوق النفط من وجهة نظر الاتساق، نظراً إلى أنه يتطلب توثيق التعاون بين المنتجين والمستهلكين من أجل تثبيت الأسعار، في حين أن هذا

التعاون أصبح غير مرغوب فيه كوسيلة ممكنة لتناول تقلبات الأسعار في أسواق السلع الأساسية الأخرى. واقترح النظر في إنشاء آليات دولية لضمان زيادة استقرار أسعار السلع الأساسية.

٢٢ - ورئي أن تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٤ يقدم بيانات وتحليلات وأفكاراً مفيدة فيما يتعلق بالترابط بين العوامل التجارية والنقدية والمالية التي تشكل الأداء التجاري. ومع ذلك، لم يتوصل أي من تقرير التجارة والتنمية واجتماع المداولة إلى رد على السؤال عن ماهية "الهيكل المالي الدولي الأفضل" وكيفية التوصل إليه. وأما المقترح الداعي إلى وضع ترتيب جديد متعدد الأطراف لأسعار الصرف فيتطلب أساساً مفاهيمياً أقوى، وقد يصعب تنفيذه لعدد من الأسباب. وليس من الواضح أيضاً ما إذا كان سيؤدي إلى تحسينات صافية بالمقارنة مع نظم أسعار الصرف القائمة.

٢٣ - ولعل تقييم كيفية استخدام النص المتعلق بميزان المدفوعات في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (اتفاق الغات) في معالجة المشاكل المرتبطة بعدم استقرار التدفقات المالية يستحق المزيد من الاهتمام، وإن كان هذا النص يخضع لشروط صارمة جعلت الاحتجاج به صعباً على البلدان النامية.

٢٤ - وقد صار واضحاً أيضاً أنه يلزم اتباع نهج جماعي لتعزيز الاتساق بين النظم التجارية والنقدية والمالية الدولية. ومع أن الدعاة الرئيسيين في المسائل المتصلة باتساق السياسات العامة على الصعيد الدولي هم منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز، فبإمكان الأونكتاد أيضاً أن يساهم في النقاش الدائر حول كيفية تحقيق المزيد من الاتساق بفضل مكانته الفريدة التي عهد إليه في إطارها بتناول كافة الجوانب الاقتصادية والتجارية والاجتماعية للتنمية بطريقة متكاملة.

٢٥ - ومع ذلك، ينبغي ألا يكتفي الأونكتاد ببحث أي الاستراتيجيات نجحت في أجزاء معينة من العالم وفي فترات زمنية معينة، بل يتعين عليه أيضاً أن يقدم سيناريوهات بديلة، تشمل ما يمكن أن يتخذه المجتمع الدولي من إجراءات متضافرة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد شحذ عمله التحليلي، وتوسيع نطاق ما يقدمه من برامج المساعدة التقنية من أجل مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات المعقدة الناشئة عن تحرير التجارة والعولمة.

جيم - استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

موجز مقدم من الرئيس*

١ - نظر المجلس في البند ٦ من جدول الأعمال في جلسة عامة عُقدت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وألقى الخطاب الافتتاحي الموظف المسؤول عن الأونكتاد، أما الخطاب الرئيسي فقد ألقاه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وعرض مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، مذكرة معلومات أساسية (TD/B/51/4) وورقة غرفة اجتماعات (TD/B/51/CRP.1) مقدمتين من الأمانة.

٢ - وأدلت الوفود التالية بخمسة وثلاثين بياناً بشأن هذا البند من جدول الأعمال: البرازيل (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والمفوضية الأوروبية (باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية)، والمكسيك (باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي)، وباكستان (باسم المجموعة الآسيوية والصين)، ونيجيريا (باسم المجموعة الأفريقية)، وبنن (باسم أقل البلدان نمواً)، والاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وجامايكا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وسري لانكا، والسنغال، والسودان، وسويسرا، وشيلي، والصين، والفلبين، وفنزويلا، وكندا، وكوبا، وكينيا، ومصر، وموريشيوس، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، واليابان، واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة.

٣ - وأعرب معظم المشاركين عن تقديرهم لمذكرة المعلومات الأساسية المقدمة من الأمانة باعتبارها تقدم وصفاً شاملاً للقضايا المتصلة بالتنمية والناشئة في إطار المفاوضات التجارية اللاحقة للدوحة عقب انعقاد الدورة الحادية عشرة للمؤتمر والمقرر الإطاري الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ (رزمة تموز/يوليه). وفضلاً عن ذلك، لاحظ كثيرون أن البيانات الافتتاحية التي أدلت بها الأمانة قد طرحت قضايا هامة معينة لمناقشتها والنظر فيها من جانب المجلس. واعتروا كذلك بإسهامات مجلس التجارة والتنمية في تحديد الدروس المستفادة من اجتماع كانكون وذلك أثناء الدورة السابقة للمجلس في إطار البند نفسه من جدول الأعمال ومن أجل توضيح البُعد الإنمائي في المفاوضات. وأعرب كثيرون أيضاً عن شعورهم بأن المناقشات التي تُجرى في إطار البند ٦ من جدول الأعمال في الدورة الحالية ستساعد بما تحقّقه من بناء الثقة وتوافق الآراء في دفع المفاوضات قُدماً بشأن كثير من القضايا الواردة في رزمة تموز/يوليه. ويرد أدناه ملخص للمناقشة.

* أدرج في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة بموجب مقرر المجلس المتخذ في جلسته العامة الختامية (٩٦٣).

التقدم المحرّز منذ اجتماع كانكون: الدورة الحادية عشرة للمؤتمر ورزمة تموز/يوليه التي اعتمدها منظمة التجارة العالمية

٤ - إن الرحلة من كانكون إلى ساو باولو إلى جنيف تتيح درساً أساسياً للمفاوضين التجاريين، أي فيما يتعلق بمسائل التنمية، ونتيجة لذلك فإن اتفاقات منظمة التجارة العالمية يجب أن تتناول الاهتمامات الإنمائية المتصلة بالتجارة التي تشغل أعضائها إذا أُريد تحقيق نتيجة ناجحة للجولة الراهنة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وهكذا تعلّم المفاوضون أنه يجب عليهم الالتزام بتحقيق الوعد الإنمائي الوارد في إعلان الدوحة، ليس كنتيجة للمفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق وبوضع القواعد بل بشكل متوازٍ معها بوصف ذلك اعتباراً يشكل جزءاً لا يتجزأ من التعهدات المتعلقة بالتحريك. وفي حين ثبتت صعوبة ذلك في السنوات الثلاث المنقضية منذ مؤتمر الدوحة، فإن المشاركون اشتركوا في الرأي القائل بأن هذا يمكن تحقيقه على نحو واقعي. ويتوقع البعض أنه بينما قد لا يكون من الممكن اختتام مفاوضات الدوحة بحلول وقت انعقاد المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ في عام ٢٠٠٥، فإن الفرص جيدة لاختتام هذه المفاوضات بحلول عام ٢٠٠٦.

٥ - وأكد الموظف المسؤول عن الأونكتاد على أن الأونكتاد يسعى إلى أداء دور داعم نشط في تحقيق الوعد الإنمائي الصادر في الدوحة، عن طريق القيام بأنشطة المساعدة التقنية وأعمال بحثية تحليلية وبناء توافق الآراء في المداولات الحكومية الدولية.

٦ - وأعرب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية عن اتفاقه مع وجهة نظر أمانة الأونكتاد القائلة بأن "يؤكد المقرر مرة أخرى أولاً وقبل كل شيء قيمة تعددية الأطراف، ويعيد إلى برنامج عمل الدوحة مقومات البقاء، ويؤكد مجدداً على المكانة المركزية التي تحتلها الشواغل الإنمائية، ويلتزم أعضاء منظمة التجارة العالمية بتحقيق البعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة. كما يؤكد من جديد على المعاملة الخاصة والتفاضلية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وهو يساعد في تقليل الشكوك التي تحيط بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، ويسكّن المخاوف الحمائية". وذكر كذلك أن القرار يتيح منصة انطلاق ممتازة للأعمال الباقية ولاختتام المفاوضات في الوقت المناسب. ويمثل دمج البلدان النامية في النظام التجاري أحد أكبر التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية اليوم. وحذر من أنه ما زال يوجد قدر كبير من العمل يتعين القيام به، وأن الشهور القادمة ستكون حاسمة الأهمية.

٧ - وكما هو مؤكد في توافق آراء ساو باولو، فإن البلدان ملتزمة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وتسانده وتحافظ عليه باعتبار ذلك مسؤولية يشترك الجميع في تحملها.

وأكدت البلدان النامية، من ناحيتها، على أنها قد أدت دوراً بنّاءاً للغاية في إعادة وضع جولة الدوحة على المسار الصحيح كما أبدت استعدادها لإيجاد نقطة التقاء مشتركة من أجل دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف. وحذّر الكثير من المشاركين من البلدان النامية من أن المفاوضات لن تكون مثمرة دون إحراز تقدم ملموس في التصدي لمومها الإنمائية وضمن التوازن والتوازي فيما بين المجالات المشمولة بالمفاوضات.

٨ - وتؤدي إمكانية الوصول إلى الأسواق والمساعدة التقنية دوراً أساسياً في مساعدة البلدان على بناء طاقات التوريد والقدرة التنافسية لديها في مجالاتها التقليدية والناشئة الذي تتمتع فيها بميزة نسبية وتكامل. وأكد كثير من البلدان على أن النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي أن يعمل على دعم، وليس إعاقة، قدرة البلدان النامية على اعتماد سياسات تؤدي إلى تحقيق تقدم في أهدافها الإنمائية الوطنية.

٩ - ومع الترابط المتنامي للاقتصادات الوطنية في عالم يسير على طريق العولمة، أشار البعض إلى إيجاد توازن صحيح بين حيّز السياسة العامة الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية. وشدد عدد من المشاركين على الحاجة إلى تحقيق الترابط الكلي، مع الاعتراف بمسؤولية كل حكومة عن تقييم عملية المقايضة بين المنافع المترتبة على قبول نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على قواعد محددة وقابل للتنبؤ به والتزاماتها الناشئة عنه فضلاً عن المعوقات التي تطرحها هذه الالتزامات.

رزمة تموز/يوليه: اتخذت الرئيسة للتقدم بشأن البعد الإنمائي

١٠ - سلّم بأن رزمة تموز/يوليه تحيى كبدية لمرحلة جديدة وصعبة من المفاوضات ستكون أكثر تقنية وتثير التحدي من الناحية السياسية. والزخم الدافع للمفاوضات المستعاد في العملية الحالية المؤدية إلى رزمة تموز/يوليه ينبغي الحفاظ عليه وتنشيطه بغية اختتام المفاوضات بنجاح.

١١ - وجرى التأكيد على أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه أعضاء منظمة التجارة العالمية في المرحلة الجديدة من المفاوضات هي القيام، عن طريق مفاوضات موضوعية، بتنفيذ ولاية الدوحة بغية وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم برنامج العمل. وسيطلب التصدي للقضايا الإنمائية بذل جهود هادفة ومتضافرة من جانب جميع الأطراف بغية إدراج المعاملة الخاصة والتفاضلية في جميع مجالات المفاوضات وتناول القضايا والاهتمامات المتصلة بالتنفيذ. كما أنه سيطلب إيجاد حلول ملائمة لاحتياجاتها التجارية والإنمائية المحددة. وطُرحت في هذا الصدد نقطة مفادها أن من الضروري أن تُؤخذ في

الحسبان الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية المحددة للبلدان النامية، بالنظر إلى أنه لا توجد استراتيجية تجارية وإنمائية وحيدة صالحة لكل حالة.

١٢ - ورئي أن من الضروري بوجه خاص أن يراعي النظام التجاري المتعدد الأطراف مراعاة كبيرة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. فينبغي أن تستفيد هذه البلدان من شروط الوصول إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم ومن الحصص فيما يتعلق بجميع المنتجات وذلك في البلدان المتقدمة والبلدان الأخرى التي هي في وضع يسمح لها بمنح هذه المعاملة، على النحو الذي تدعو إليه اتفاقات دولية شتى وبمنح إعفاءات من الالتزامات المتعلقة بتخفيض التعريفات والإعانات. وبالإضافة إلى ذلك أشار عدد من الوفود إلى الحاجة إلى تناول الاحتياجات الإنمائية الخاصة للاقتصادات الصغيرة، بما في ذلك الدول النامية الجزرية الصغيرة، التي ما زالت هشة للغاية إزاء الصدمات الخارجية، بما فيها الكوارث الطبيعية. وعلاوة على ذلك، جرى التأكيد على الاحتياجات الإنمائية المحددة المتصلة بالتجارة والخاصة بالبلدان النامية غير الجزرية وبلدان المرور العابر النامية.

١٣ - وتتسم الزراعة بمكانة محورية في المفاوضات وهي وثيقة الصلة خصوصاً بالتنمية وبالحد من الفقر. ومن شأن الإصلاح والتحرير الزراعيين الحقيقيين أن يتيحا فرصاً مستوية لأداء الأعمال وأن يحققا مكاسب للبلدان النامية المصدرّة للمنتجات الزراعية. وشُدّد على أن طرائق العمل الكاملة ينبغي أن تضم معاملة خاصة وتفاضلية تكون فعالة من حيث التطبيق وتأخذ في الحسبان، في جميع الأعمدة الثلاثة للمفاوضات، الاحتياجات الإنمائية المحددة مثل الأمن الغذائي والتنمية الريفية، بما في ذلك عن طريق المنتجات الخاصة وآليات الضمانات الخاصة. ورأت بعض الوفود أن ينبغي توجيه اهتمام خاص لإنشاء آليات من أجل البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية بغية معالجة التأثير السلبي المترتب على آثار معدلات التبادل التجاري.

١٤ - وأكدت عدة وفود على الحاجة إلى الوفاء على نحو فعال بالالتزام القاضي بأن "تعالج بطموح ونشاط وعلى نحو محدد" القضايا التي تثيرها المبادرة القطاعية المتعلقة بالقطن. ويتعين تناول الاهتمامات التجارية والإنمائية المحددة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية، بالنظر إلى أن هذه البلدان ما زالت مهمشة في التجارة الدولية. وأشار إلى التقرير المقدم من فريق الشخصيات المرموقة الذي دعاه الأونكتاد إلى الاجتماع بالنيابة عن الجمعية العامة.

١٥ - وبالنظر إلى أن نصيب المصنوعات يبلغ ٧٥ في المائة من صادرات البلدان النامية، فإن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق يمثل فرصة لاتباع جدول أعمال إيجابي في

المفاوضات التجارية. وشُدّد على أنه لتحقيق نتائج متوازنة وموجهة نحو التنمية فإنه يلزم القيام بمزيد من العمل بشأن التفاصيل المحددة لبعض العناصر الواردة في الإطار المتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، بما في ذلك الصيغة التي تُتبع والقضايا المتعلقة بمعاملة التعريفات غير الموحدة، والمرونة الموضوعية من أجل البلدان النامية، ومسألة المشاركة في المكوّن القطاعي للتعريفات، والأفضليات. ورُئي أن من المهم إيجاد الصيغة الصحيحة.

١٦ - وأعرب عن آراء مشتركة مفادها أن هموم التكيف التي تواجهها البلدان النامية المتأثرة بتآكل الأفضليات يتعين تناولها على نحو ملائم.

١٧ - واعتُرف على نطاق واسع بالإمكانات الإنمائية للمفاوضات المتعلقة بالخدمات. وشُدّد على أن رزمة تموز/يوليه تعطي زخماً للمفاوضات المتعلقة بالخدمات بدعوتها أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تقديم العروض المنقحة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥.

١٨ - وبخصوص تيسير التجارة، ومع الاعتراف بما له من إمكانات في تعزيز التجارة، فإنه أُعرب عن القلق إزاء آثاره من حيث التكاليف. ولذلك فقد اعتُبر من التطورات المرحب بها أن رزمة تموز/يوليه تعتمد نهجاً جديداً للمفاوضات وذلك بربط القدرات المالية والإدارية والمؤسسية للبلدان النامية، وتكلفة التنفيذ، بمدى كفاية الموارد المالية والتقنية التي تتاح لها ومستوى هذه الالتزامات وتوقيتها.

قضايا أخرى

١٩ - سلط عدد من الوفود الأضواء على ما لإزالة نظام الحصص في قطاع المنسوجات والملابس إزالة كاملة وجيدة التوقيت بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ من أهمية للتجارة والتنمية. وأوضحت البلدان المطبقة لإجراءات التقييد التزامها باحترام الموعد النهائي المنصوص عليه في الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس بخصوص المرحلة النهائية لإزالة الحصص. وأثيرت شواغل التكيف لدى أقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة الشديدة الاعتماد على صادرات المنسوجات والملابس وهي البلدان والاقتصادات التي لديها قدرة تنافسية أقل، بالنظر إلى أن من المتوقع أن تتكبد البلدان المعنية خسائر. ورحب كثيرون في هذا الصدد بورقة غرفة الاجتماعات المقدمة من الأمانة والمعنونة ”ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية: آثار إنهاء الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤“.

٢٠ - وشُدّد على أهمية المفاوضات المتعلقة بقواعد منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، ذُكرت الحاجة إلى تقييد التدابير الانفرادية التي لها آثار خارج الإقليم الوطني. وأشار إلى

أن المفاوضات المتعلقة بالتجارة والبيئة يتعين أن تدعم المصالح الإنمائية والبيئية والتجارية للبلدان النامية. وبخصوص الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وُجّه الانتباه إلى آثار الانقضاء المنتظر للفترة الانتقالية المتعلقة بحماية براءات اختراع المنتجات في بعض المجالات مثل قطاع المواد الصيدلانية، وإلى الحاجة إلى إيجاد آلية يمكن إنفاذها واستعمالها قانوناً لضمان إمكانية الحصول على الأدوية.

٢١ - وجرى التأكيد على التعجيل بانضمام جميع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وخاصة أقل البلدان نمواً، إلى منظمة التجارة العالمية بما يتفق مع المبادئ التوجيهية للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن انضمام أقل البلدان نمواً، بدون عراقيل سياسية وبطريقة تتفق مع الوضع الإنمائي لهذه البلدان. كما يتعين أن يجري على نحوٍ وافٍ في المفاوضات تناول اهتمامات البلدان المنضمة حديثاً.

العالم الأوسع للنظام التجاري الدولي

٢٢ - ازدادت أهمية الاتفاقات التجارية الإقليمية في النظام التجاري الدولي مع تكاثر واتساع وتعمق الاتفاقات المعقودة بين الشمال والشمال، والشمال والجنوب، والجنوب والجنوب، والتي أصبحت قوة دافعة للجغرافيا التجارية الجديدة التي هي في طور النشوء. ويشير هذا التطور إلى أهمية ضمان تفاعل وترابط إيجابيين بين الاتفاقات التجارية الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وخاصة في سياق المفاوضات المضطلع بها في إطار برنامج عمل الدوحة والمتعلقة بالوصول الأساسي إلى الأسواق ووضع القواعد. وبينما أعرب عن القلق بشأن الآثار الإنمائية المترتبة فيما وراء الحدود على الاتفاقات المعقودة بين الشمال والجنوب والتي تمثل "التزامات مضافة لمنظمة التجارة العالمية"، أُبديت ملاحظة مفادها أنه ينبغي جعل هذه الالتزامات العميقة تفضي إلى زيادة التجارة والتدفقات الاستثمارية. وفي الوقت نفسه، أُشير إلى تجربة إيجابية في الاتفاقات التجارية الإقليمية المعقودة بين الشمال والجنوب. وشُدّد على التقدم الذي يُعتد به في الاتفاقات المعقودة بين الجنوب والجنوب. وأكد على أن القرار المعلم المتوصل إليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بإطلاق الجولة الثالثة من المفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية يتوقع أن يزيد التجارة بين الجنوب والجنوب على أساس أقاليمي.

دور الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية

٢٣ - أعرب المشاركون كافةً عن تقديرهم للدور البناء الذي تسهم به أنشطة الأونكتاد بخصوص بناء توافقات الآراء والتحليلات والتعاون التقني في المفاوضات التجارية المتعددة

الأطراف. وجرى التأكيد على فائدة الاستعراض السنوي من جانب المجلس للتطورات الحادثة في برنامج العمل لما بعد الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية، ولا سيما بالنظر إلى أن هذا الاستعراض يتيح لجميع الحكومات فرصة فريدة لمناقشة القضايا خارج إطار تفاوضي رسمي. وأشار إلى ولاية الأونكتاد الفريدة والشاملة المتعلقة بدعم المفاوضات التجارية الدولية. وفي معرض الإشارة إلى العلاقة الداعمة على نحو متبادل بين عمليات الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، شجعت المنظمتان على تعزيز تعاونهما بغية مساعدة البلدان على جني مكاسب إنمائية من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

٢٤ - وأعرب عن التقدير لما تتيحه برامج الأونكتاد المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات بخصوص التجارة الدولية والمفاوضات التجارية من فرصة فريدة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما في جميع المجالات الرئيسية لمفاوضات الدوحة وفي إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية. وشكرت البلدان النامية المانحين لدعمهم لبرامج الأونكتاد المتعلقة بالمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة ودعتهم إلى زيادة هذا الدعم لكي يتمكن الأونكتاد من تلبية الطلبات والاحتياجات المتزايدة لدى البلدان النامية.

دال - أنشطة التعاون التقني: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني*

١ - كانت أمام المجلس، لكي ينظر في هذا البند، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/51/2).

٢ - قال منسق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، في معرض تقديمه تقرير الأمانة، إن البند المتعلق بالمساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني مدرج على جدول أعمال المجلس منذ ٢٠ سنة، مما يشهد على السياق السياسي المعقد الذي يجري فيه تناول هذه المسألة الاقتصادية على نطاق واسع. ومن الإنجازات المهمة التي حققها المؤتمر في دورتيه العاشرة والحادية عشرة بلوغ توافق في الآراء بشأن العمل في هذا المجال. وقد جمعت الأمانة في تنفيذ ولايتها بين الأركان الثلاثة التي يقوم عليها عمل الأونكتاد، ألا وهي البحث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي. واعترفت الأمانة أيضاً بالطابع الفريد التي تتسم به هذه المسألة في جهودها الرامية إلى إدماج

* أدرج في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٧/٤٥.

توقعات الأونكتاد العالمية في صلب برنامج العمل هذا. وفي حين أن الأونكتاد ليس هو المحفل المناسب لمعالجة الجوانب السياسية أو الأمنية أو الإنسانية أو القانونية لقضية فلسطين فإنه محفل الأمم المتحدة المناسب لبحث الأبعاد الإنمائية للمسألة.

٣ - وأضاف المنسق قائلاً إن التقرير أكد على الحاجة الملحة إلى الجمع بين جهود الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية في إطار متماسك تُحدده رؤية وجدول أعمال حقيقيان للتنمية الفلسطينية. وما زال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات وتشوهات هيكلية عميقة سببها الاحتلال، والعزلة والتفتت الجغرافيان، والحرب والاستنزاف المؤسسي، وحالة اللايقين التي تكتنف تنفيذ الحل القائم على دولتين المتوخى في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وخارطة الطريق التي وضعها المجتمع الدولي. وأوضح قائلاً إن أي عملية سياسية ينبغي أن تقترن باستراتيجية للتنمية الاقتصادية، وحتى في غياب أي تقدم سياسي، أظهر الاقتصاد الفلسطيني مرونة واستنبط استراتيجيات للتكيف، وهذا من شأنه أن يوفر العناصر الموجّهة لمساعي التنمية في أثناء النزاع وبعده.

٤ - ومضى يقول إن رسالة الأونكتاد في مجال السياسات العامة المتصلة بهذا الشأن وجدت صدًى متنامياً في المحافل الفلسطينية والدولية وكانت بمثابة إسهام في برنامج الأونكتاد المتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني في السنوات الأخيرة، والذي نُفذ بالتعاون الوثيق مع فلسطين. وقد انخرط الأونكتاد انخراطاً كاملاً في دعم الجهود الإنمائية الفلسطينية وإقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص والمنظمات الإنمائية الدولية. ويعتبر المانحون الأونكتاد، بصفة متزايدة، وكالة إنمائية تتمتع بالشفافية والقدرة على تقديم مساعدة تقنية فعالة من حيث التكلفة إلى الشعب الفلسطيني.

٥ - وأردف قائلاً إن المؤتمر رحب في دورته العاشرة بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ودعا إلى تكثيفها. كما أن توافق آراء ساو باولو قد أقر مرة أخرى المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ودعا إلى تعزيزها بموارد كافية. ونظراً إلى القدرة المؤسسية المقيّدة لدى السلطة الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص والأوضاع الميدانية المتردية، تؤدي "وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" في الأونكتاد دوراً لا غنى عنه في مجالات الاتصال والبحث وضمان ترابط السياسات دعماً للعمل الذي تقوم به شعب الأونكتاد الأخرى. إلا أن قيود التمويل ما فتئت تزداد شدة، الأمر الذي نال من كفاءة المساعدة التقنية وتأثيرها. ومما يقوض من قدرة الأمانة على المضي قدماً في تصميم أنشطة المساعدة التقنية واستهلال ما هو مقرر منها القيود المتجددة على الموارد من خارج الميزانية وعدم إمكانية التنبؤ بها، وكذلك انخفاض الموارد من الموظفين الأساسيين. ولن

تستطيع الأمانة قبول طلبات جديدة من السلطة الفلسطينية لمشاريع للمساعدة التقنية ما لم تُملأ الوظيفة الإضافية من الفئة الفنية التي خُصِّصت منذ عام ٢٠٠١ لوحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ويشكل تمكين الجهات الفلسطينية من المشاركة بانتظام في اجتماعات خبراء الأونكتاد أولوية أخرى من أولويات بناء القدرات ستؤكد عليها الأمانة في برنامج عملها للسنوات المقبلة.

٦ - وأكد أن موارد الميزانية العادية المتاحة حالياً كافية للحفاظ على المعارف المتخصصة لدى الأمانة وعلى قدرتها على تحليل السياسات في مجالات بعينها، ولتقديم خدمات استشارية من حين إلى آخر. ولكن هذه الموارد غير كافية لإدارة برنامج للمساعدة التقنية مكثف ومتعدد القطاعات، أو لتمكين ممثلي وخبراء القطاعات الفلسطينية من المشاركة الكاملة في اجتماعات خبراء الأونكتاد. وبغية تسريع الإجراءات اللازمة لتصحيح هذا الوضع، أبدت الأمانة استعدادها لاثبات مداورات المجلس بجهود استباقية لتعبئة الموارد، بالتشاور مع الوفود المهمة والسلطات المختصة في عواصم البلدان المانحة.

٧ - وقال ممثل فلسطين إن وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في الأمانة، على الرغم من صغر حجمها، تساهم مساهمة مهمة في بحث وفهم الاقتصاد الفلسطيني وتأثير الاحتلال الإسرائيلي فيه. وأعرب عن تقديره لجميع أشكال المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، وشدد على ضرورة التركيز على بناء القدرات وعلى السياسات الاقتصادية في الدولة الفلسطينية الناشئة. وحث الأمانة والبلدان المانحة على تقديم الموارد كمساهمة إيجابية في السلام الآتي لا محالة وكرجمة عملية لتوافق آراء ساو باولو.

٨ - وأردف قائلاً إن اتفاقات أو سلو تنص على المساواة، والاحترام المتبادل، والشراكة في السلام، والتنمية الاقتصادية. إلا أن عقداً آخر من الاحتلال مرّ منذ اعتمادها، مخلفاً عواقب وخيمة على جميع مناحي حياة الشعب الفلسطيني. وليس ما قامت به إسرائيل مؤخراً من إزهاق أرواح الفلسطينيين وهدم منازلهم وتدمير مزارعهم واقتلاع أشجارهم المثمرة سوى أمثلة على ممارسات احتلال يشعر باقتراب نهايته. وأكد أن ما تريده إسرائيل هو دولة فلسطينية تديرها شركات خاصة ومنظمات غير حكومية تربطها بإسرائيل علاقات محابة لا دولة فلسطينية تحكمها سلطة فلسطينية منتخبة ومشروعة تمارس سيادتها، ونّبه المجتمع الدولي والهيئات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى هذا الفخ المنافي للمنطق.

٩ - وأضاف قائلاً إن إصرار إسرائيل على اتخاذ تدابير منفردة وعلى تجاهل السلطة الفلسطينية هو استراتيجية غير مجدية ترمي إلى تقسيم الأرض الفلسطينية بفصل قطاع غزة

جغرافيا وسياسيا عن الضفة الغربية. وأوضح أن الموقف الفلسطيني من أي انسحاب إسرائيلي محتمل من قطاع غزة يحكمه اعتباران أساسيان هما: أن الضفة الغربية وقطاع غزة يشكلان كتلة إقليمية واحدة؛ وأن أي انسحاب من قطاع غزة ينبغي أن تصحبه خطوات مماثلة في الضفة الغربية تماشياً مع خارطة الطريق وبالتعاون الكامل مع السلطة الفلسطينية. وطلب إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمتثل لالتزامها القانونية المحددة في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن "التبعات القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة". لقد آن الأوان لكي يتخذ المجتمع الدولي خطوات ملموسة تُجبر إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي. ودعا إلى مقاطعة الشركات والأفراد المرتبطين ببناء الجدار وحظر استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية، باعتبارها تدابير ضرورية تحمل إسرائيل على التفكير في تكاليف استمرار احتلالها وانتهاكها لقرارات الأمم المتحدة.

١٠ - ورأى أن خارطة الطريق لن تؤدي أكلها ما لم تقترن بخارطة طريق اقتصادية ترشد إلى سبيل الخلاص من التبعية الفلسطينية لإسرائيل وتبني الثقة باتخاذ تدابير ترمي إلى جعل الطرف الفلسطيني طرفاً مكافئاً لنظيره الإسرائيلي. بيد أن هذه التدابير لن تكون كافية في حد ذاتها، بل لا بد أن تقترن بإرادة سياسية من الجانب الإسرائيلي لتيسير إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وذات سيادة حدودها هي الحدود المعروفة في حزيران/يونيه ١٩٦٧. وبالإضافة إلى ما تخلفه السياسات الإسرائيلية من آثار خطيرة في الاقتصاد الفلسطيني من حيث الدمار المادي والركود الاقتصادي، حدث انكماش شديد في قاعدة الموارد البشرية الفلسطينية، بسبب إزهاق الأرواح واستمرار نزوح الأدمغة من خلال هجرة أصحاب الكفاءات العالية بحثاً عن فرص عمل في بلدان أخرى.

١١ - وأكد أن لا غنى عن رأس المال البشري لتحقيق النمو المتوازن والتنمية المستدامة في أي بلد، ولا سيما في سياق ما بعد الحرب. وحث أمانة الأونكتاد على مراعاة ذلك عند وضع برنامج المساعدة المقبل للشعب الفلسطيني والتركيز على الإمكانيات غير المستغلة لقطاع المشاريع الفلسطينية وقدرته على المشاركة الفعالة في عملية إعادة البناء والتنمية. ورحب بمقترحات الأمانة بشأن إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتنميته في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بما في ذلك المقترح الداعي إلى تعزيز وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وحث المانحين على مساندة الأونكتاد في سعيه إلى مساعدة الاقتصاد الفلسطيني.

١٢ - وختاماً، أشار إلى استراتيجية إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني من أجل حفز النمو الدينامي، وهي استراتيجية تعتمد على الدروس المستفادة منذ عام ١٩٩٤. وأكد تصميم

فلسطين على مواجهة التحدي الذي تطرحه المهام الضخمة التي تنطوي عليها إعادة بناء الاقتصاد، ولا سيما التغلب على الأثر التراكمي للحرب والاحتلال المديد. بيد أن هذه الجهود قد تبوء بالفشل إن لم تفكر إسرائيل في المستقبل وتحول نفسها من دولة احتلال تحكم من وراء فوهة المدفع إلى شريك حقيقي في السلام والتنمية الاقتصادية. إن السلام ممكن، ولكن إذا كان طرف واحد يكفي لإشعال الحرب فإن عقد السلام يستلزم طرفين.

١٣ - وأثنى ممثل البرازيل، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، على ما تبذله الأمانة من جهود لا تكل. وحث الأمانة على تكثيف هذه الجهود لتلبية الاحتياجات المتزايدة الناشئة عن الأوضاع المفجعة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وطلب إلى أعضاء المجلس زيادة دعمهم للبرنامج. وأعرب عن قلقه إزاء ما يستتبعه بناء حاجز الفصل من تأثير ضار في الاقتصاد الفلسطيني. وهذه الآثار شديدة بوجه خاص في القطاع الزراعي الفلسطيني، إذ تقع الأراضي المصدرة من أجل بناء الجدار/الحاجز إلى الشرق من حدود عام ١٩٦٧ وهي من أكثر الأراضي الزراعية إنتاجاً في الضفة الغربية. وقد يفضي بناء الجدار إلى انخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة.

١٤ - وقال إن من العلامات النادرة المشجعة التلاحم الاجتماعي غير المسبوق الذي أبداه المجتمع الفلسطيني الذي تمكن من تشغيل عدد من العاملين محلياً أكبر منه في عام ١٩٩٩. ودعا المجتمع الدولي إلى دعم السلطة الفلسطينية في مواجهة التحديات المتمثلة في زيادة أجور قوة العمل المستوعبة محلياً ورفع إنتاجيتها ودعم النمو الاقتصادي. كما ينبغي لمجتمع المانحين أن يتعاون في دعم جهود الفلسطينيين الرامية إلى وضع جدول أعمال إنمائي وأولويات إنمائية خاصة بهم، حتى في ظل الظروف الراهنة.

١٥ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى فلسطين قد ظلت تتزايد فإن كثيراً من الأنشطة المقترحة لا يزال يفتقر إلى الموارد اللازمة. فعلى سبيل المثال، أوقف مشروع "إمبريتيك" بسبب القيود على الموارد. وهذا يُبرز ضرورة تحسين القدرة على التنبؤ بالموارد الخاصة بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وأكد أن نقص الموارد يمكن أن يقوّض بشكل جدي قدرة الأمانة على الاستجابة للاحتياجات الناشئة وأن يفرض مزيداً من المعوقات على الجهود الإنمائية المتجددة للسلطة الفلسطينية.

١٦ - وختاماً، قال إن إنجازات الأمانة تشهد على جدوى وتأثير المساعدة التي يقدمها الأونكتاد. وما كان هذا التقدم المحرّز في العمل الفني والتنفيذي ممكناً لولا توافر موارد

مركزية كافية منذ عام ٢٠٠١. والحفاظ على هذا الزخم يستوجب توفير مستوى كافٍ من الموارد، على النحو الذي أكدته توافق آراء ساو باولو.

١٧ - وأعرب ممثل باكستان، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية والصين، عن تقديره للدعم المستمر الذي يقدمه الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وأكد على ما تشعر به مجموعته من قلق شديد إزاء استمرار سياسة الإغلاق والآثار الاقتصادية المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، ولا سيما بناء حاجز الفصل داخل الأرض المحتلة وما يُلحقه من أضرار إضافية بالزراعة الفلسطينية. ولن يكون من شأن هذا سوى تفاقم الفقر ومواطن الضعف الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني ومن ثم زيادة التبعية لإسرائيل المفروضة على الشعب الفلسطيني.

١٨ - ودعا مجتمع المانحين إلى دعم جهود الفلسطينيين في سبيل وضع جدول أعمال لتنميتهم وأولويات إنمائية خاصة بهم. إلا أنه أعرب عن قلقه الشديد إزاء نقص الموارد المتاحة، الأمر الذي أدى إلى تعليق أحد المشاريع الجاري تنفيذها، وإزاء نقص الموارد داخل وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وأكد أن ذلك سيؤثر سلباً في قدرة الأمانة على الاستجابة بفعالية لولايي ساو باولو وبانكوك اللتين تنصان على تكثيف المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. ودعا أعضاء المجلس إلى ضمان توفير دعم أشمل وأكثر قابلية للتنبؤ به لأعمال الأمانة وذلك من الموارد الخارجة عن الميزانية. وأخيراً، حث المجتمع الدولي على تسريع دعمه للشعب الفلسطيني والعمل معاً في سبيل تحقيق سلام دائم على أساس الشرعية الدولية والحل القائم على دولتين.

١٩ - وأعرب ممثل نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، عن تقديره الكامل لدعم الأونكتاد المتواصل للشعب الفلسطيني وأثنى على وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني لما اضطلعت به من أعمال خلال السنوات العشرين الماضية. وقال إن مجموعته تشعر بقلق بالغ إزاء آثار الاحتلال على الشعب الفلسطيني وإزاء النتائج السلبية الخطيرة للتراع على النشاط الاقتصادي. ودعا إلى تكثيف الدعم الدولي للشعب الفلسطيني وشدد على الضرورة الملحة لتوفير الموارد اللازمة لبرنامج الأونكتاد الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٢٠ - وقال إنه لا بد من توفير أوضاع اقتصادية أفضل تدعم الشعب الفلسطيني وتساعد في بناء المؤسسات اللازمة لمواجهة التحديات الراهنة والمقبلة. وشدد أيضاً على ضرورة بناء السلام الذي يجب أن تظل الأمم المتحدة ملتزمة به. وأخيراً، أعرب عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني لصموده الرائع في وجه أوضاع الاحتلال البالغة الصعوبة.

٢١ - وتساءل ممثل إسرائيل عن الحاجة إلى بند خاص بشأن الاقتصاد الفلسطيني أو إلى وحدة خاصة في الأمانة لمعالجة هذه المسألة. وقال إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ٤٥ بلداً من أصل ٥٠ من أقل البلدان نمواً هو أقل كثيراً منه في السلطة الفلسطينية، دون أن تستفيد هذه البلدان من معاملة خاصة. وأكد أن إسرائيل لا تزال مستعدة للعمل مع الفلسطينيين من أجل تحسين اقتصادهم، وهي تؤيد تعزيز الاقتصاد الفلسطيني والبنية التحتية الفلسطينية.

٢٢ - ورحب بالتدابير التي اقترحتها الأمانة لإعادة تأهيل وإعمار الاقتصاد الفلسطيني، وأكد ضرورة النظر إلى تحقيق هذا الهدف نظرة واقعية. ولكن لا سبيل إلى تحقيق هذا الهدف ما دام العنف سائداً، ولا يُتصور دعم التنمية الاقتصادية في حالة من العنف المستمر. وقال إن الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك الاقتصاد الإسرائيلي، لا يمكن إعادة إنعاشه إلا إذا تراجع الفلسطينيون عن القرار الذي اتخذوه قبل أربع سنوات بشأن موجة من العنف ضد إسرائيل.

٢٣ - ورأى أن تقرير الأمانة تحليلي ويبدو أنه شامل، وأنه أعدّ بكفاءة مهنية، ورحب بهذا الجهد. إلا أن التقرير، في أجزاء كثيرة منه، يحمل إسرائيل المسؤولية عن التدهور الاقتصادي، متجاهلاً مسؤولية السلطة الفلسطينية عن سوء الإدارة الاقتصادية والاحتكارات والفساد والافتقار إلى الشفافية وعدم وجود بيئة داعمة وتخطيط واضح للاقتصاد. وقال إن التقرير يتجاهل دور إسرائيل في التحسينات المسجلة في عام ٢٠٠٣ وجهودها الثابتة للحفاظ على نسيج الحياة المدنية الفلسطينية، وكذلك الاستقرار النسبي في الأسعار بفضل نظام التجارة المشترك. وباختصار، يعالج التقرير النتائج لا الأسباب. وأكد أن الوقف الفوري للإرهاب الفلسطيني بجميع أشكاله سيؤدي إلى عملية قوامها إعادة تنشيط الاقتصاد الفلسطيني.

٢٤ - ورأى أن بعض الوقائع والأرقام المذكورة في التقرير، ولا سيما وصف النتائج المترتبة على بناء السياج الأمني الإسرائيلي، مبالغ فيها بشكل مفرط. ولم يذكر التقرير البوابات الـ ٢٤ التي فتحت على طول السياج للسماح للفلسطينيين بزراعة أرضهم بحرية، ولا التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مسار السياج من أجل موازنة الاحتياجات الأمنية لإسرائيل ورفاه السكان الفلسطينيين. كما نشر التقرير أرقاماً خاطئة، تتعارض مع الأرقام التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بشأن درجة الأضرار المادية والفقر الذي يكابده الفلسطينيون.

٢٥ - وأضاف قائلاً إنه، تمشيماً مع عزم إسرائيل على الانسحاب من غزة، استُهل حوار مع البنك الدولي ومجتمع المانحين لإيجاد سبيل إلى إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني كخطوة أولى صوب "اليوم التالي". ورأى في تقرير الأمانة ببعض التلميحات إلى مستقبل اتفاق باريس الاقتصادي الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات ثنائية مكثفة والذي لا ينبغي إعادة النظر فيه

أو تعديله إلا باتفاق متبادل بين الطرفين. وقال إن على الأمانة، قبل تقديم في طلبات الحصول على موارد من خارج الميزانية، أن تطلب من السلطة الفلسطينية تقريراً عن الخطوات المفصلة التي تنوي اتخاذها لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وفقاً للمطالب الدولية.

٢٦ - وقالت ممثلة مصر إنها كانت تفضل أن يركز بيانها على التطورات الإيجابية في مجال تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وتقييم هذه المساعدة. كما كانت تفضل توافر ظروف محايدة على الأقل تمكن من التركيز على تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني الذي ما برح يعاني احتلالاً دموياً لأكثر من ٥٠ عاماً. إلا أن الأحداث في الميدان وممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية لم تترك مجالاً لهذه المسائل الهامة. إن معاناة الشعب الفلسطيني نتيجة التوغلات الإسرائيلية، وخاصة في الأسابيع القليلة الماضية، لا تشمل تدمير البنية التحتية وموارد المياه فحسب بل أيضاً تدمير العنصر البشري نفسه وحقوقه غير القابلة للتصرف. وقد حذر وزير الخارجية المصري، أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، من مغبة استمرار ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية التي تشمل تدمير المنازل والبنية التحتية وسياسة الإغلاق والاعتقالات والعقاب الجماعي.

٢٧ - وأضافت قائلة إن تقرير الأمانة يبين بوضوح التأثير الاقتصادي للاحتلال والمعاناة التي يفرضها على الشعب الفلسطيني. وأكدت أن "جدار الفصل" الذي تبنيه الحكومة الإسرائيلية سيحتجز ١٣ في المائة من الأرض الزراعية بين الخط الأخضر والجدار. وقد أفتت محكمة العدل الدولية بعدم مشروعية بناء الجدار.

٢٨ - ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة التي تفي بشواغل وأولويات الشعب الفلسطيني من أجل منع الاحتلال من تحقيق أهدافه. ويمكن للمجلس أن يعزز الجهود الدولية بتوفير موارد كافية لوحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، على نحو ما تدعو إليه الفقرة ٣٥ من توافق آراء ساو باولو. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة في ضوء نقص الموارد الذي تواجهه الوحدة حالياً. ودعت المجلس إلى الوفاء بالتزاماته تجاه هذا البرنامج، لا بتوفير موارد جديدة من خارج الميزانية فحسب وإنما أيضاً بإعادة توزيع موارد الأمانة من الميزانية العادية.

٢٩ - وأكدت أن الهدف النهائي من كل المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني هو الاستقلال الكامل، ولن يمكن تحقيق النتائج المنشودة من المساعدة في مناخ عسكري وسياسي سلبي للغاية. ودعت إلى التنفيذ الكامل لجميع القرارات ذات الصلة، ولا سيما

قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة.

٣٠ - وختاماً، اقترحت تعزيز التعاون بين مصر وأمانة الأونكتاد، وهو التعاون الذي بدأ مؤخراً في مجال النقل العابر بين فلسطين ومصر والأردن. وحيث الشعب الفلسطيني على عزمته وصموده وأكدت أن كفاحه سيتكامل في نهاية المطاف بالاستقلال الوطني في إطار الشرعية الدولية.

٣١ - وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن الآراء قد تختلف بشأن أسباب الوضع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني ولكن أحداً لا يجادل في الخراب الذي لحق به في السنوات الأخيرة، والذي توجد عليه أدلة ساطعة. وأوضحت أن نهج حكومتها إزاء المشكلة مكون من ثلاثة أجزاء. أولاً، السلام هو الأساس وإحراز أي تقدم على الجبهة السياسية أو الاقتصادية يتطلب السلام. والسلام يتطلب بدوره أداءً فلسطينياً فعالاً على الصعيد الأمني وسلطة فلسطينية قادرة بصورة فعالة على توجيه شعبها صوب السلام. ثانياً، فإن إحراز تقدم يتطلب عملية سياسية جدية تنفذ في إطارها خارطة الطريق للسلام وتهدف إلى إيجاد حل قائم على دولتين. وأخيراً، تستدعي الأزمة الاقتصادية المزمنة بذل جهود إنسانية متصلة كما تستدعي بذل جهود لبناء مؤسسات فلسطينية قوية ومسؤولة. وهذا ضروري أكثر من أي وقت مضى في ضوء التحديات الحقيقية التي ينطوي عليها إعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة.

٣٢ - وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة قد تصدرت الجهود الإنمائية والإنسانية وقدمت ما يزيد على مليار دولار من المساعدات إلى السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٩٣. وفي عام ٢٠٠٤ وحده، تجاوز مجموع ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدة إلى الشعب الفلسطيني ٢٠٠ مليون دولار. والولايات المتحدة هي بلا منازع أكبر مانح ثنائي في الضفة الغربية وغزة. ولكن، كما هو الأمر في أماكن كثيرة في العالم، لا يكفي المال وحده لإنجاز العمل. إذ يلزم تحلي الجميع بالنوايا الطيبة، كما يلزم الشركاء الذين عليهم أن يعملوا معاً بصورة بناءة لتلبية الاحتياجات الفلسطينية والمساعدة على إعادة المنطقة إلى مسار السلام.

٣٣ - وأكد ممثل إندونيسيا على أن حالة الحرب التي لا يمكن قبولها في الأرض الفلسطينية المحتلة يمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة إلى المنطقة، وكذلك انعكاسات على العالم أجمع. وأي جهود يبذلها المجتمع الدولي لن تحقق آثارها القصوى المنشودة إن لم تتح

للشعب الفلسطيني الفرصة لإعادة بناء اقتصاده في بيئة سلمية. وأعرب عن قلقه البالغ إزاء بناء إسرائيل حاجز الفصل وإزاء آثاره الضارة في الاقتصاد الفلسطيني.

٣٤ - وقال إن من دواعي التشجيع أن الأونكتاد دأب على تنفيذ برنامج لتقديم المساعدة الإنمائية إلى الشعب الفلسطيني. ويجب متابعة ولاية ساو باولو التي لا لبس فيها في هذا المجال وذلك بتقديم مساعدة أكثر تركيزاً وتكاملاً وشمولاً في المستقبل، ينبغي أن يمنحها المجلس تأييده بانتظام. وقال إنه يوافق على الحاجة إلى إقامة صلة بين الإغاثة، بما في ذلك المساعدة الطارئة، والتنمية. إلا أنه أكد أهمية توفير موارد أكثر قابلية للتنبؤ بها لمواجهة مشاكل الشعب الفلسطيني المتعددة الجوانب، وحث المانحين على مواصلة وزيادة دعمهم لتمكين الأونكتاد من تعزيز المساعدة التي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني.

٣٥ - وأثنى ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الأونكتاد لما يقدمه من مساعدة إلى الشعب الفلسطيني خلال فترة الـ ٢٠ سنة الماضية. وقال إن جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين تراجعت نتيجة للاحتلال. والأرقام الوحيدة المتصاعدة هي أرقام البطالة والعجز. وشدد على الآثار السلبية الواسعة النطاق المترتبة على بناء حاجز الفصل. وتساءل عما إذا كان الأونكتاد يعتزم مواصلة تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين بنفس الشكل والإطار كما كان الأمر من قبل أم إذا كان سيجري إدخال تغييرات على هيكل المساعدة بالاستناد إلى الأوضاع الأخيرة المفروضة على الفلسطينيين. وأخيراً، طلب إلى الأونكتاد أن يدرج في أعماله المقبلة تحليل وتقييم ما يترتب على جدار الفصل من آثار اجتماعية واقتصادية في التنمية الفلسطينية.

٣٦ - وشكر ممثل تونس الأونكتاد على ما يبذله من جهود في مساعدة الشعب الفلسطيني. وقال إن تقرير الأمانة يبين بوضوح تأثير الاحتلال الإسرائيلي وسياسة الإغلاق في الشعب الفلسطيني واقتصاده. ومع استمرار تراجع الناتج المحلي الإجمالي وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة إلى البطالة، فإن فقر ومعاناة الشعب الفلسطيني يزداد استفحالاً، في ظل دمار اقتصادي لم يشهده العالم مثيلاً له منذ الحرب العالمية الثانية. وأوضح أن عمل الأونكتاد قد استجاب لاحتياجات الشعب الفلسطيني المتزايدة، ولذلك يناشد وفده مجتمع المانحين زيادة دعمهم لهذا البرنامج.

٣٧ - وأعربت ممثلة كوبا عن تقديرها للتقرير ورحبت بأوجه النجاح التي أحرزتها الأمانة على الرغم من الأوضاع الميدانية الصعبة. وأكدت تضامن حكومتها الكامل مع كفاح الشعب الفلسطيني. وقالت إن كوبا مقتنعة بدور الأونكتاد في التنمية الاقتصادية، ولا سيما في إطار البرنامج الخاص بالشعب الفلسطيني. وكررت النداء الموجه لمساعدة الشعب

الفلسطيني عن طريق توفير موارد أشمل وأكثر قابلية للتنبؤ بها من أجل أنشطة الأونكتاد في هذا المجال.

٣٨ - وقال ممثل المغرب إن تقرير الأمانة يظهر أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال يعاني الأمرين، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة من حيث تأثر الناس. وأكد الحاجة إلى إعادة تركيز المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني لتلبية احتياجاته العاجلة. وأضاف قائلاً إن الاقتصاد الممزق بالحرب والحواجز المقامة على الطرق وغير ذلك من ممارسات سلطات الاحتلال تعوق النمو والتنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني. كما لا يمكن تجاهل القضايا السياسية والاجتماعية لأنها عوامل رئيسية تركز عليها الشؤون الاقتصادية. وشدد على ضرورة تنفيذ توافق آراء ساو باولو من حيث صلته بالشعب الفلسطيني، وطلب إلى المانحين والمجتمع الدولي دعم الشعب الفلسطيني. كما دعا إلى وضع حد للاحتلال، لأن السلام العادل والدائم وحده كفيل بتوفير الرخاء للجميع.

٣٩ - وشدد ممثل الأردن على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، وخاصة في ضوء التصعيد الأخير لممارسات قوات الاحتلال، بما في ذلك مصادرة الأراضي الزراعية وسياسة الإغلاق وتدمير أسباب العيش. وقال إن الأردن لا يزال يشعر بقلق شديد إزاء هذا الوضع، وإنه فعل دائماً أقصى ما بوسعه لبناء السلام في المنطقة.

٤٠ - وأعرب ممثل بنن، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً، عن تقديره لأعمال وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل أوضاع ميدانية بالغة الصعوبة. فالحرب والفقر ومعاناة الناس عوامل متعاضدة. وقال إن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي يجري تدميرها وإن الشعب الفلسطيني يعيش في أوضاع خطيرة. وأكد أن جهود المجتمع الدولي لن تحقق النتائج المنشودة ما لم تتغير الأوضاع. وأشار إلى مناقشة المجلس بشأن الاستثمار في السلام في سري لانكا، وحث المجتمع الدولي على الالتزام بالسلام لإعادة الشعب الفلسطيني إلى بلده لكي يساعد على إعادة بناء مجتمعه.

٤١ - وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن تقديره لتقرير الأمانة، ولا سيما بالنظر إلى تعقد الحالة في الميدان. وقال إن الأعمال المنجزة في هذا المجال جديرة بالثناء وإن التقرير يقدم معلومات قيمة جداً بشأن الحالة الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وأعرب عن أمل بلده الخالص في أن يواصل الأونكتاد أعماله في هذا المجال، كمساهمة في الجهود المبذولة صوب تحقيق سلام دائم في المنطقة.

٤٢ - وأثنى ممثل الصين على ما جاء في تقرير الأمانة من تحليل شامل للتحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وقال إن أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد مُصممة

لتناسب الاحتياجات المحددة للشعب الفلسطيني وجهوده المبذولة لصياغة استراتيجيات للتنمية الاقتصادية. وإجمالاً أعرب عن ارتياحه لأعمال الأونكتاد، ولكنه أكد على قلقه إزاء ما تواجهه وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من نقص في الموارد، بينما الاقتصاد الفلسطيني في أمس الحاجة إلى الانتعاش. وقال إنه يأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من توفير مزيد من الموارد للأونكتاد في هذا الصدد. وأعرب أيضاً عن قلق بلده العميق إزاء التطورات في الميدان والحاجة إلىهيئة بيئة تفضي إلى التنمية عن طريق السلام. وأكد أن الأونكتاد هو الوكالة الوحيدة بالأمم المتحدة التي تقدم مثل هذه المساعدة الإنمائية المتخصصة إلى الشعب الفلسطيني وأن أعماله تحظى بالتقدير حقاً.

٤٣ - وأعرب ممثل السودان عن تقديره للعمل الشامل الذي يضطلع به الأونكتاد ولتقريره عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وقال إن الوضع الميداني يجعل الحالة أشد تعقيداً ويزيد من صعوبة تحقيق السلام. ودعا أعضاء المجتمع الدولي إلى بذل قصارى جهدهم لمساعدة الشعب الفلسطيني على إعادة بناء بنيته التحتية واقتصاده.

الفصل الرابع

المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

- ١ - افتتح الدورة الحادية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ السيد شا زوكانغ (الصين)، رئيس المجلس المنتهية مدة رئاسته.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

- ٢ - انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة ٩٥٦ (الافتتاحية)، التي عُقدت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، السيدة ماري هويلان (آيرلندا) رئيسة للمجلس لدورته الحادية والخمسين.
- ٣ - كما أتم المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، انتخاب أعضاء المكتب للعمل في مكتب المجلس في دورته الحادية والخمسين، بأن انتخب ١٠ نواب للرئيس ومقررًا. وتبعًا لذلك أصبحت عضوية المجلس المنتخب على النحو التالي:

الرئيسة:	سعادة السيدة ماري هويلان	(آيرلندا)
نواب الرئيس:	السيد يوري أفانسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد لوتشيانو باريلارو	(إيطاليا)
	سعادة السيد دورو روميلوس كوستيا	(رومانيا)
	سعادة السيدة سارا الام. فيرناندو	(سري لانكا)
	السيد كيمينوري إيواما	(اليابان)
	السيدة ميليسا ج. كيهو	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد إرنيسكو مارتينس غوندر	(الأرجنتين)
	سعادة السيد خورخي إيفان مورا غودوي	(كوبا)

صاحب السعادة السيد لوف ميتيسا (زامبيا)
 السيدة بريتي ساران (الهند)
 السيد باتريك كراي (جنوب أفريقيا) المقرر:

٤ - ووفقاً لما درجت عليه الممارسة، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين، وكذلك رئيساً لجنتي الدورة، مشاركة كاملة في أعمال المكتب.

جيم - إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٥ - أقر المجلس في جلسته الافتتاحية جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/51/1. (للاطلاع على جدول الأعمال بالصيغة التي اعتمد بها، انظر المرفق الأول أدناه).

٦ - وفي الجلسة ذاتها، أنشأ المجلس لجنتين للدورة لتوليان النظر في البنود المدرجة في جدول أعماله وتقديم تقارير عنها، وذلك على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة المعنية بالبند ٤: استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛

اللجنة الثانية للدورة المعنية بالبند ٥: التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا تتعلق بقدرة أفريقيا على تحمل عبء الديون.

٧ - وانتُخب عضواً المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس: السيدة ماري هويلان (آيرلندا)؛

نائب الرئيس - المقرر: السيدة بريتي ساران (الهند)

٨ - وانتُخب عضواً المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الثانية للدورة:

الرئيس: السيد أسامة كامارا (السنغال)

نائب الرئيس - المقرر: السيد ستيفانو لاساروتو (سويسرا)

دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٩ - في الجلسة العامة ٩٦٣ التي عقدها المجلس في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، اعتمد المجلس تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة الحادية والخمسين، وبذلك يكون قد قبل وثائق تفويضهم.

هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للمجلس

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

١٠ - في الجلسة نفسها، قرر المجلس إحالة هذا البند إلى المشاورات التي يجريها رئيس المجلس. وهكذا سيقدّم جدول الأعمال المؤقت من أجل الموافقة عليه في دورة تنفيذية تُعقد في وقت مناسب.

واو - تعيين الأعضاء لعام ٢٠٠٤ في الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك

(البند ١١ (أ) من جدول الأعمال)

١١ - في الجلسة العامة ٩٦١ التي عقدها المجلس في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عيّن المجلس أعضاء الهيئة الاستشارية للفترة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، كما يلي: السيدة ماري هويلان (آيرلندا)؛ والسيد يوري أفاناسيف (الاتحاد الروسي)؛ والسيد سيرجي آلنيك (بيلاروس)؛ والسيدة نائلة جبر (مصر)؛ والسيد جوزيف آيالوغو (نيجيريا)؛ والسيد تشارلز موتاليموا (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والسيدة كليمينسيا فوريرو أوكروس (كولومبيا)؛ والسيد غيرمو فاليس غالميس (أوروغواي)؛ والسيدة ليليا كاريرا (بنما)؛ والسيد أحمد م. مسعود الريامي (عمان)؛ والسيد شوكت عمر (باكستان)؛ والسيد زوكانغ شا (الصين)؛ والسيدة باربارا ريتيروك (هولندا)؛ والسيد فريدريك آرثر (النرويج)؛ والسيدة إيمانويل فاركو (فرنسا).

زاي - تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(البند ١١ ج) من جدول الأعمال)

١٢ - في الجلسة العامة ٩٦٢ التي عقدها المجلس في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قرر المجلس، بخصوص منظمة "تريدكرافت" للتبادل التجاري، التي قُدمت معلومات بشأنها في الوثيقة TD/B/51/R.1، اعتماد هذه المنظمة لدى الأونكتاد وتصنيفها ضمن الفئة العامة بموجب أحكام الفقرة ١٢ (أ) من مقرر المجلس ٤٣ (د-٧).

حاء - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ١١ د) من جدول الأعمال)

١٣ - في الجلسة العامة ٩٦٣ التي عقدها المجلس في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وافق المجلس على الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ٢٠٠٤ والجدول الزمني الإرشادي للاجتماعات لعام ٢٠٠٥ (TD/B/INF.202).

طاء - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٤

(البند ١١ هـ) من جدول الأعمال)

١٤ - في الجلسة العامة ٩٦٣ التي عقدها المجلس في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وافق المجلس على عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٥، كما يلي: الاتحاد الروسي؛ إندونيسيا؛ إيطاليا؛ بلغاريا؛ بنغلاديش؛ بيرو؛ جنوب أفريقيا؛ رومانيا؛ السنغال؛ سويسرا؛ الصين؛ الفلبين؛ فنزويلا؛ فنلندا؛ كوبا؛ المغرب؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ اليابان.

ياء - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

(البند ١١ و) من جدول الأعمال)

١٥ - في الجلسة نفسها، أبلغ المجلس بأنه لا توجد آثار مالية ناجمة عن أعمال دورته الحادية والخمسين.

كاف - اعتماد التقرير

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

١٦ - في الجلسة العامة ٩٦٣ التي عقدها المجلس في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة الأولى للدورة (TD/B/51/SC.1/L.1) واللجنة الثانية للدورة (TD/B/51/SC.2/L.1 و Add.1) وقرر إدراجهما في التقرير الختامي للمجلس عن دورته الحادية والخمسين.

١٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المجلس مشروع التقرير المتعلق بدورته الحادية والخمسين (TD/B/51/L.4 و Add.1-5)، رهنا بأي تعديلات قد ترغب الوفود في إدخالها على ملخصات بياناتها. وأذن المجلس كذلك للمقرر بأن يكمل التقرير النهائي حسبما يكون مناسباً وأن يعد تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة.

المرفق

جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

- ١ - المسائل الإجرائية:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب؛
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة؛
 - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛
 - (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للمجلس.
- ٢ - الجزء الرفيع المستوى: متابعة الأونكتاد الحادي عشر: التطورات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية.
- ٣ - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإئمائي: اتساق السياسات العامة، والاستراتيجيات الإئمائية والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- ٤ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً.
- ٥ - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا تتعلق بقدرة أفريقيا على تحمّل عبء الديون.
- ٦ - استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية.
- ٧ - إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي:
 - (أ) إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، واستعراض التقدم المحرز في هذا التنفيذ، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة؛
 - (ب) التقرير الذي أعده رئيس مجلس التجارة والتنمية عن مشاركته في الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

٨ - أنشطة التعاون التقني:

- (أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (تقرير الفرق العاملة عن دورتها الثالثة والأربعين)؛
- (ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني؛
- (ج) استعراض سياسة الاستثمار في سري لانكا.

٩ - المسائل التي تقتضي إجراءً من المجلس في إطار متابعة الدورة الحادية عشرة للمؤتمر، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى، أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

- (أ) تقرير عن شراكات الأونكتاد الحادي عشر الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة، خلال دورته الحادية عشرة؛
- (ب) جلسة استماع مع المجتمع المدني، وفقاً للفقرة ١١٧ من توافق آراء ساو باولو؛
- (ج) تقرير الفرق العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثالثة والأربعين، المعقودة في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

١٠ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

- (أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي السابع والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (١٤-٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، نيويورك)؛
- (ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته السابعة والثلاثين (جنيف، ٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤).

١١ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

- (أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وأثر هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠٠٥؛

- (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛
- (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛
- (هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٥؛
- (و) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.
- ١٢ - مسائل أخرى.
- ١٣ - اعتماد التقرير.